سلسلة إحياء العلوم وحفظ المتون

المتن الشهير في علم الكلام

المسمىٰ بـــ:

العقائد النسفيَّة

لأبي حفص مفتي الثقلين عمر بن أحمد النسفي

[٤٦١-٥٣٧هـ]

وتليه

الفوائد الإمدادية في توضيح العقائد النسفيَّة

لأبي القاسم محمد الياس عبدالله الهمَّة نغري الغجراتي

أستاذ الحديث بمدرسة دعوة الإيمان

إدارة الصديق ديوبند ڈابھیل

سلسلة إحياء العلوم وحفظ المتون

المتن الشهير في علم الكلام

المسمىٰ بـ:

العقائد النسفيَّة

لأبي حفص مفتي الثقلين عمر بن أحمد النسفي رح

[٤٦١ - ٥٣٧ هـ]

وتليه:

الفَوائِد الإمْدَاديّة في توضِيح العقائِد النسَفيَّة

لأبي القاسم محمد الياس عبدالله الهمَّة نغري الغجراتي

أستاذ الحديث بمدرسة دعوة الإيمان

إدارة الصديق ديوبند، دابيل

بسم الله الرحمٰن الرحيم

الحمْد للهِ ربِّ العَالميْن، والعَاقبةُ للمتَّقين، والصَّلوٰةُ والسَّلام عَلى الصَّادق الأمِين، وَعلىٰ آلهِ وصَحْبه أجمعِيْن، وعلىٰ مَن تبعَهمْ بإحْسان إلىٰ يَوْم الدِّين.

أمَّا بعْد! فهٰذا متْن متِيْن فيْ العَقائِد المسَمّٰى بالعَقائد النَّسْفيَّة معَ شرْحه، واعتَمَدْت فيْه علىٰ شرْح العَلاَّمة التَّفتازاني، واقتَبَسْت فيْ بعْض المهمَّات مِن تعْليْقات شرْحه؛ ليَسْهُل حِفْظ المتْن وفهْمُه قبْل تدْرِيْس شرْح العَقائِد النَّسْفيّة.

منهجُ عَمَلنا في الكتَاب

* تصْحِيح الأغْلاط الإمْلائيَّة في المَتْن معَ تَقابُل النُّسَخ المخْتَلِفة المُتَداوِلة.

* كتَابَة النَّصّ وِفْق قَوَاعِد الإمْلاء الحدِيْثة مع وَضْع عَلامَات التَّرْقِيْم عَلَيْها.

* تَشْكِيْل الكَلِمَات الصَّعْبَة والمُشْكِلَة أو المُلْتَبِسَة.

* تَوْضِيْح مَا خَفِيَ عَلى المُبْتَدِي مِن عِبَارَة المَتْن في الحَاشِيَة.

* تَسْهِيْل ضَبْط مَضَامِيْن الفَنّ بالعَنَاوِيْن فِيْهَا.

واللهَ أسْأل أنْ يجعَلهُ خالصًا لوجْهِه الكرِيْم وأنْ يوفِّقَني لمزِيْـدٍ مـنْ خدْمَة دينِه القوِيْم.

أبو القاسم محمد الياس الهمَّة نغري الهنْدي

الليلة الخامسة عشر مِن رمضان ١٤٣٨ هـ

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

قَالَ أَهْلُ الحَقِّ: حَقائِقُ الأَشْيَاءِ ثابِتَةٌ، والعِلْمُ بِهَا مُتَحَقِّقٌ؛ خِلافًا للسُّوْفَسْطَائِيَّةِ.

وأَسْبَابُ العِلْمِ للخَلْقِ ثَلٰثَةٌ: الحَوَاسُّ السَّلِيْمَةُ، والخَبَرُ الصَّادِقُ، والعَقْلُ.

فَالحَوَاسُّ خَمْسٌ: السَّمْعُ، والبَصَرُ، والشَّمُّ، والذَّوْقُ، واللَّمْسُ.

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

(قَالَ أَهْلُ الحَقِّ) أيْ: أهلُ السُّنّة والجَماعة: (حَقائِقُ الأَشْيَاءِ) أيْ: حَقائقُ الموجُودات (ثابِتَةٌ) أيْ: موجودةٌ في نفس الأمر؛ (والعِلْمُ بِهَا) أيْ: بالحقائِق مِن تصوُّراتها والتصْديق بها وبِأحْوالها (مُتَحَقِّقٌ) أيْ: ثابِت فِيْ نفس الأمْر؛ (خِلافًا للسُّوْفَسْطَائِيَّةِ) مِن حُمقاء الفَلاسِفة؛ فمنْهم الَّذِين يُنكِرُون البَدِيهيّات -وهُم العِناديّة-، ومنْهُمْ مَن يُنكِر ثُبُوْت حَقائِقِ الأشْياء -وهُمْ العِنديّة-، ومنْهُمْ مَن يُنكِر العِلْم بِثُبُوْت شَيْءٍ وبِعَدَم ثُبُوْتِه، وهُمْ اللاّأدْرِيّة.

أَسْبَابُ العِلْم

(وأَسْبَابُ العِلْمِ للخَلْقِ) أيْ: المخلُوْق مِن: المَلَك والجنّ والإنْس (ثَلٰثَةٌ:) بحكم الاسْتِقْرَاء، (الحَوَاسُّ السَّلِيْمَةُ) لا الحواسُّ المَرِيْضَة، كبَاصِرة الأحْوَل وذائِقة الصَّفراوي، (والخَبَرُ الصَّادِقُ) لا الكاذبُ، (والعَقْلُ).

(فَالحَوَاسُّ) أيْ: الظاهِرةُ، لا الحَوَاسُّ البَاطِنَة التِي تُثبتُها الفَلاسِفَة؛ فإنَّ دلائِلها لَمْ تتِمَّ عَلىٰ الأُصُوْل الإسْلاميَّة؛ والحواسُّ جمْع حاسّة، بمَعنَى القُوّة الحَاسّة (خَمْسٌ) بالضَّرورة، وهِيَ: (السَّمْعُ) للأصْوَات، (والبَصَرُ) للمُبْصَرات، (والشَّمُّ) للرَّوائِح، (والذَّوْقُ) للطُّعوْم، (واللَّمْسُ) للمَلْمُوْس بمَعْنى: أنَّ العَقْل حَاكِم بالضَّرُوْرَة بوُجُوْدِها.

وَبِكُلِّ حَاسَّةٍ منهَا يُوْقَفُ عَلىٰ مَا وُضِعَتْ هِيَ لَهُ.

والخَبَرُ الصَّادِقُ عَلىٰ نَوْعَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: الخَبَرُ المتَوَاتِرُ، وَهُوَ: الثَّابِتُ عَلىٰ أَلْسِنَةِ قَوْمٍ لايُتَصَوَّرُ تَوَاطُؤهُمْ عَلىٰ الكَذِبِ.

وَهُوَ مُوْجِبٌ للعِلْمِ الضَّرُوْرِيِّ، كَالعِلْمِ بالمُلُوْكِ الخَالِيَةِ فِيْ الأَزْمِنَةِ الماضِيَةِ وَالبُلْدَانِ النَّائِيَةِ.

وَالنَّوْعُ الثَّانِيْ: خَبَرُ الرَّسُوْلِ المؤَيَّدِ بِالمعْجِزَةِ.

وَهُوَ يُوْجِبُ العِلْمَ الاسْتِدْلالِيَّ؛ وَالعِلْمُ الثَّابِتُ بِهِ يُضَاهِيْ العِلْمَ

(وَبِكُلِّ حَاسَّةٍ منهَا) أيْ: مِن الحَوَاسّ الخَمْس (يُوْقَفُ) أيْ: يُطَّلع (عَلىٰ مَا وُضِعَتْ هِيَ) أيْ: تلكَ الحاسَّة (لَهُ) أيْ: للإدْراك والاطّلاع، بحَيْث لايُدْرَك بكُلِّ واحِدَة مِّنها ما يُدْرَك بالأُخرىٰ.

(والخَبَرُ الصَّادِقُ) أيْ: الخبَر المُطَابِق للوَاقِع، وفي نُسْخةٍ: "خَبَرُ الصَّادِق" (عَلىٰ نَوْعَيْنِ: أَحَدُهُمَا الخَبَرُ المتَوَاتِرُ)، وسُمِّي بذٰلكَ لأنه يَرِد بالتَّوالي والتَّعاقُب، (وَهُوَ:) أي: الخَبَر (الثَّابِتُ عَلىٰ أَلْسِنَةِ قَوْمٍ لايُتَصَوَّرُ تَوَاطُؤهُمْ) أيْ: لايجُوِّز العَقل تَوافُقهم (عَلى الكَذِبِ).

والخبَر المتواتِر يفِيْد العِلْم اليقِيْني البديهيَّ، كمَا قال: (وَهُوَ مُوْجِبٌ للعِلْمِ) أيْ: اليَقيْني (الضَّرُوْرِيِّ) أي: البديهيِّ، (كَـ) ما يَحصُل لنا بالأَخْبار المتواتِرة (العِلْم بالمُلُوْكِ الخَالِيَةِ فِيْ الأَزْمِنَةِ الماضِيَةِ)، وكالعِلْم بِـ(البُلْدَانِ النَّائِيَةِ).

(وَالنَّوْعُ الثَّانِيْ:) للخَبر الصَّادق (خَبَرُ الرَّسُوْلِ المؤَيَّدِ) أيْ: المُقَوّىٰ -مِن "التَّأْيِيْد"، وهو التَّقوِيَة- (بِالمعْجِزَةِ)، والمعْجِزة: أمرٌ خارِقٌ للعَادة، قُصِد به إظهَار صِدق مَن ادَّعىٰ أنّه نبيُّ الله تعَالىٰ؛ (وَهُوَ) أيْ: خبرُ الرَّسول (يُوْجِبُ العِلْمَ) اليَقيْنيَّ (الاسْتِدْلالِيَّ)، أيْ: خبَر الرَّسول يفِيْد العِلْم الحاصِلَ بالنَّظر فِي الدَّليل؛ ودليْله: أَنَّ هٰذا الخبر خبرُ مَن ثبَت

الثَّابِتَ بالضَّرُوْرَةِ فِيْ التَّيقُّنِ والثَّبَات.

وَأَمَّا العَقْلُ: فَهُوَ سَبَبٌ للعِلْمِ أيْضًا.

وَمَا ثَبَتَ مِنْهُ بِالبَدَاهَةِ فَهُوَ "ضَرُوْرِيٌّ"، كَالعِلْمِ بِـ"أَنَّ كُلَّ الشَّيْءِ أَعْظَمُ مِنْ جُزْئِهِ".

وَمَا ثَبَتَ مِنْهُ بِالاسْتِدْلالِ فهُوَ "اِكْتِسَابِيٌّ".

رِسالتِه بالمعْجِزات، وكلُّ خبرٍ هٰذا شأنُه فهوَ صادِق، فهٰذا الخبرُ صادق.

(وَالعِلْمُ الثَّابِتُ بِهِ) أيْ: بخبر الرسول (يُضَاهِيْ) أيْ: يُشابِه (العِلْمَ الثَّابِتَ بالضَّرُوْرَةِ)، كمَا يحصُل لنا العِلْم الضروريُّ فِيْ المحسُوسات والبديهيَّات والمتواتِرات، (فِيْ التَّيقُّنِ) أيْ: فِيْ عدَم احتِمال النَّقيْض عندَ العَالِم (والثَّبَات) أيْ: فِيْ عدَم احتمال زَوال العِلْم بتَشْكيك المشكِّك؛ فعُلِم أنَّ المراد بالعِلم هو "الاعتِقاد المطابِق الجازِم الثابت"، وإلا لكانَ ذٰلكَ جهْلا، أو ظنًّا، أو تقْليدا.

ولمَّا كانَ فِيْ السَّبَب الثالث خِلاف السُّمنيَّة والملاحِدة والفلاسِفة فردَّ عليْهم صَراحة، مع أنَّه معلوْم ممَّا سبَق، وقال: (وَأَمَّا العَقْلُ:) وهوَ قوَّة للنَّفْس تدرِك بها المحسُوْسات بالمشاهَدة، والغائِباتُ بواسِطة ترتِيْب المقدِّمات (فَهُوَ سَبَبٌ للعِلْمِ أيْضًا).

ولمَّا كان العِلْم الحاصل بالعَقل منْقسِم إلىٰ ضروريٍّ واكتِسَابي فقَال: (وَمَا ثَبَتَ مِنْهُ بِالبَدَاهَةِ) أيْ: بأوَّل التوجُّه مِن غير احتِياج إلىٰ تفكُّر (فَهُوَ) عِلْم ("ضَرُوْرِيٌّ"، كَالعِلْمِ) الحاصِل بداهةً (بِـ"أَنَّ كُلَّ الشَّيْءِ أَعْظَمُ مِنْ جُزْئِهِ") أيْ: أعْظمُ مِن جزء ذٰلكَ الشَّيء؛ فإنَّ مَن تصوّر معنَى الكلّ والجزء والأعظَم فهو لايتوقَّف فيه.

(وَمَا) أي: العِلْمُ الذِي (ثَبَتَ مِنْهُ) أيْ: مِن العَقل (بِالاسْتِدْلالِ) أيْ بالنَّظر فِيْ الدَّليل (فهُوَ "اِكْتِسَابِيٌّ") أيْ: حاصِل بالكسْب والاختِيار، والكسْب: هوَ مُباشَرة الأسْباب بالاختِيار، سَواءٌ كانَ ذٰلكَ الكسْب فِيْ الاستِدْلاليَّات -كصَرْف العقْل والنَّظر فِيْ المقدِّمات-، أو فِيْ الحسِّيَّات -كمَا يكوْن فِيْ الإصْغاء وتقلِيْب الحدَقة-؛ فعُلِم: أنَّ العِلْم

وَالإلهَامُ لَيْسَ مِنْ أَسْبَابِ المعْرِفَةِ بِصِحَّةِ الشَّيْءِ عِنْدَ أَهْلِ الحَقِّ.

* * *

الحاصِل بالاكتِساب أعمّ مِن العِلْم الحاصِل بالاستِدْلال؛ فبهٰذا المعنىٰ: كلّ استِدلالي اكتِسابي، وليسَ كلّ اكتسَابي اسْتِدلاليًا.

مَكانَة الإلْهَام

الملحوظة: لمَّا كانَ الإلْهَام ليْس سببًا لعامَّة الخَلق؛ بلْ يحصُل به العِلْـم لصــاحِب الإلْهَام فقط، فقال: (وَالإلهَامُ) المفسَّر بإلقاء معْنىٰ في القَلب بطريْق الفَيْض الحاصِل لغَيْر النَّبي (لَيْسَ مِنْ أَسْبَابِ المعْرِفَةِ) والعِلْم لعامَّة الخَلْق، وهوَ لا يصــلُح للإلــزام عَلَى الــغيْر (بِصِحَّةِ الشَّيْءِ عِنْدَ أَهْلِ الحَقِّ) أيْ: عنْدَ أَهْل السُّنة والجماعة، خلافا لبعـض الصُّــوفيَّة والرَّوافِض؛ فلا يرِد الاعتِراض بالإلهام علىٰ حصْر أسْباب العِلْم في الثَّلاثة.

ذاتُ اللهِ وصِفَاتُه

والعَالَمُ بِجَمِيْعِ أَجْزَائِهِ مُحْدَثٌ، إِذْ هُوَ أَعْيَانٌ وَأَعْرَاضٌ:

فَالأَعْيَانُ: مَا يَكُوْنُ لَهُ قِيَامٌ بِذَاتِهِ.

وَهُوَ إِمَّا مُرَكَّبٌ -وَهُوَ الجِسْمُ-، أَوْ غَيْرُ مُرَكَّبٍ -كَالجَوْهَرِ-، وَهُوَ: الجُزْءُ الذِيْ لا يَتَجَزّٰى.

مقدّمة فيْ حقيْقة العالَم

اعْلم! أنَّ الماتن أثبَت أوّلا ذاتَ الله تَعالى، ثمَّ أثبَت لهُ صفاتٍ متعدِّدةً بدليْل: أنّ محدثاتِ العَالَم وموجوداتِه أعْيانٌ وأعْراض، وكلٌّ منهُمَا حادِث؛ فالعَالم بجَميع أجزائِه حادث.

ولمَّا ثبَت: أنَّ العَالَم حادِث، وكلّ حادِث لابدَّ له مِن محدِثٍ، فالعَالَم لابدّ له من محدِث -وهو الله سُبْحانه وتعالى-؛ فثبَت: أنّ محدِث العَالَم هو الله سبحَانه وتعالى.

وقال: (والعَالَمُ) أيْ ما سِوى الله مِن المَوجوْدات (بِجَمِيْعِ أَجْزَائِهِ) مِن السَّماوات وما فيْها والأرْض وما عَليها (مُحْدَثٌ) أيْ: مخرَج مِن العدَم إلى الوُجود؛ وبيَّن دليله بقوله: (إِذْ هُوَ) أيْ لأنّ العَالَم (أَعْيَانٌ وَأَعْرَاضٌ)، لأنّه إنْ قام بذاته بأنْ يتحَيَّز بنفْسِه غيرَ تابع تحيُّزه لتحيُّز شيْء آخر فهو عَينٌ، وإنْ لمْ يَتحيَّز بنفسِه بأن يَكوْن تابعا لتحيُّز الجوهَر الذِي هو محلُّ هٰذا العرَض فهو عرَضٌ، وكلّ مِن العَين والجوهر حادِث -لدَليْل سَنُبَيِّنه في المَلحُوْظة-؛ فالعَالَم حادث.

(فَالأَعْيَانُ: مَا) أيْ ممكِن (يَكُوْنُ لَهُ قِيَامٌ بِذَاتِهِ وَهُوَ) أيْ: ماله قِيام بذاتِه مِن العَالَم (إِمَّا مُرَكَّبٌ) مِن جُزئين فصَاعدا (وَهُوَ الـ"جِسْمُ"، أَوْ غَيْرُ مُرَكَّبٍ كَالجَوْهَرِ) وهو العَين الذِي لايَقبل الانقِسَام لافِعْلا ولاوَهْمًا ولافرْضًا (وَهُوَ: الجُزْءُ الذِيْ لايَتَجَزّٰى)، وهوَ ثابِت عنْدَ المتكَلّمِيْن خِلافا للفَلاسفة؛ واستدلَّ الفريْقان علىٰ دَعواهمَا بوُجوه، لٰكنّها لاتخْلوْ عن ضُعف، ولهٰذا مالَ الإمام الرَّازي فيْ هٰذه المسْئلة إلى التَّوقّف.

وَالعَرَضُ: مَالا يَقُوْمُ بِذَاتِهِ، وَيَحْدُثُ فِيْ الأَجْسَامِ والجَوَاهِرِ كَالأَلْوَانِ، وَالأَكْوَانِ، وَالطُّعُوْمِ، وَالرَّوَائِحِ.

* * *

وَالمحْدِثُ للعَالَمِ هُوَ اللهُ تَعَالىٰ:

الوَاحِدُ، القَدِيْمُ، الحَيُّ، القَادِرُ، العَلِيْمُ، السَّمِيْعُ، البَصِيْرُ، الشَّائِيْ،

(وَالعَرَضُ: مَالا يَقُوْمُ بِذَاتِهِ) بأن يَكون تابِعا للغَير فيْ التحيُّز، (وَيَحْدُثُ فِيْ الأَجْسَامِ والجَوَاهِرِ، كَالأَلْوَانِ) جمْع لَوْن، وهو السَّواد والبَياض مَثلا، (وَالأَكْوَانِ) جمْعُ كَـوْن، وهـوَ: الحُصُول في المَكان بحَسَب الاجْتِمَاع والافْـتِرَاق والحَرَكـة والسُّـكُوْن، (وَالطُّعُـوْمِ) وهي المَرارَة والحلاوة مَثَلا (وَالرَّوَائِحِ) مِثل رِيح المِسْك وغيره، وأنواعُها كثيرة.

الملْحُوْظة: وإذا تقرَّر: أنَّ العَالَم أعيَان وأعْراض، والأعيَانُ أجسَامٌ وجواهِرُ، فنَقول: الكلُّ حادث؛ أمَّا الأعيان فلأنَّها لاتَخلوْ عن الحوادِث، وكلّ ما لايَخلو عن الحَـوادث فهـو حادِث؛ وأمَّا الأعرَاض فبعضُها حادث بالمُشاهَدة -كالحرَكة بعْد السُّكون، والضَّوء بعْـد الظُّلْـمة- وبعضُها حادث بالدَّليل، وهو طَريان العدَم، والعدَم ينافيْ القِدَم.

عَقائِد التَّوحِيْد

ولمَّا ثبَت: أنّ العَالَم -بجَمِيْع أجْزَائه- محدَث، ولا بدَّ للمحدَث مِن محدِث -ضرورةَ امتِناع ترجّح أحَد طرَفَي الممكِن مِن غَير مرجِّح-؛ ثبَت أنّ له محدِثا؛ فقال: (وَالمحْـدِثُ) أيْ: المَبْدِأ والمُرجِّح (للعَالَمِ) المُمكن (هُوَ اللهُ) الواجِب الوُجود (تعَالىٰ).

فهوَ (الوَاحِدُ) فلايُمْكن أنْ يصْدق مفهُوْم واجِب الوُجـود إلا علىٰ ذاتٍ واحِـدة، والمشْهُور فيْ ذٰلكَ بُرهان التَّمانع المشَار إلَيه بقوله تعـالىٰ: ﴿لَـوْ كَانَ فِيهِمَـا آلِهَـةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:٢٢]، ومَعْنى البُرْهَان: أنَّه لَوْ أمْكَن إلٰهَان لأمْكَن بَيْنَهُمَـا تَمَـانُعٌ فيْ أمْرٍ مَّا، بحَيْثُ: إنْ قَدَر أحَدُهُما -مَثَلا- عَلى أمْرٍ يُخالِف مُرَاد الآخَر فَلَزِمَ عَجْـزُ الآخَـر، وَإنْ لَمْ يَقْدِر عَلىٰ مُخالَفَة الأُخَر فيْ ذٰلك الأمْرِ لَزِمَ عَجزُ الأوَّل.

المرِيْدُ.

لَيْسَ بِعَرَضٍ، وَلا جِسْمٍ، ولا جَوْهَرٍ، وَلا مُصَوَّرٍ، ولا محْدُوْدٍ، وَلا مَعْدُوْدٍ، وَلا مُتَبَعِّضٍ وَلا مُتَجَزِّئٍ، وَلا مُتَرَكَّبٍ، وَلا مُتَنَاهٍ، وَلا يُوْصَفُ بِالماهِيَّةِ، وَلا بِالكَيْفِيَّةِ، وَلا يَتَمَكَّنُ فِيْ مَكَانٍ، وَلا يَجْرِيْ عَلَيْهِ زَمَانٌ، وَلا يُشْبِهُهُ

وَهُوَ (القَدِيْمُ) وهوَ الذِي لَيْس لوُجوده بِدايَة، أو: الذِي لمْ يَسبق علَيه العدَم؛ إذ لوْ كان مسبُوْقا بالعدَم لكان وجودُه مِن غيره ضَرورة، فلايَكوْن واجب الوجوْد.

(الحَيُّ، القَادِرُ، العَلِيْمُ، السَّمِيْعُ، البَصِيْرُ، الشَّائِي، المرِيْدُ)؛ لأنَّ بَداهة العَقل جازِمة بأنّ محدِث العالَم على هٰذا النَّمط البديع والنّظام المُحْكم لايَكوْن بدون هٰذه الصّفات.

ثمّ ذكَر صِفاته السَّلبيَّة بأنه (لَيْسَ بِعَرَضٍ) لأنّ مَن لايَقوم بذاته لايَكوْن واجبا، (وَلاجِسْمٍ) لأنّ الجسْم لابدَّ له مِن التَّركيب والتَّحيُّز، وهوَ مِن أمارة الحُدوث، (ولاجَوْهَرٍ) لأنّ الجوهر جُزء مِن الجسْم وهو متحَيِّز، والله تَعالىٰ منزّهٌ عنْ ذٰلك، (وَلامُصَوَّرٍ) أيْ: ذِي صُوْرَة وشَكْل، لأنَّها مِنْ خَوَاصّ الأجْسَام؛ (ولامحْدُوْدٍ) أيْ: ذي حدّ ونِهاية، (وَلامَعْدُوْدٍ) أيْ: ذي عدَد وكثْرة، أيْ: ليسَ ذاته محلاً للكمّيّات المتّصلة -كالمقادِير- ولا المنفَصِلة كالأعْداد.

(وَلامُتَبَعِّضٍ وَلامُتَجَزِّئٍ) أيْ: ليسَ ذي أبْعاض وأجزاء، (وَلامُتَرَكَّبٍ) مِن الأجزاء، لِمَا فِيْ ذٰلكَ الاحتِياج إلى الأجزاء المُنافِيْ للوُجوب؛ وَالجسمُ الذي له أجزاءٌ يسمّٰى باعتِبار تألُّفه منها متركّبا، وباعتبار انحِلاله إليها متبعِّضا ومتجزِّيا؛ (وَلامُتَنَاهٍ) لأنّ ذٰلكَ مِن صفات المقادِير والأعْداد.

(وَلايُوْصَفُ بِالماهِيَّةِ) أيْ: لايُوصَف بالمجانَسة، لأنّ المجانسَة تُوجِب التَّمايُز عن المجانَسات بفُصُوْل مقوّمة يميِّزه عمَّا يشارِكه فِيْ الجِنس العالِي، وحينئِذ يلزَم التركِيْب مِن الجنس والفصْل معَ أنّه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[الشورى:١١]؛ (وَلا بِالكَيْفِيَّةِ) مِن اللّون والطّعْم والرائِحة وغيرِ ذٰلكَ مِمَّا هو مِن صفات الأجسام وتوابِع المِزاج والتركِيب، (وَلايَتَمَكَّنُ فِيْ مَكَانٍ) لأنّ الله تَعالىٰ منزّه عنِ الامتِداد والمقْدار لاستِلزامه التجزّي،

شَيْءٌ، وَلا يَخْرُجُ عَنْ عِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ شَيْءٌ.

* * *

(وَلا يَجْرِيْ عَلَيْهِ زَمَانٌ) لأنّ الزّمان عندَنا عبارَة عنْ متجَدِّد يقدّر به متجدِّد آخر، والله منزَّه عنْ ذٰلك؛ (وَلا يُشْبِهُهُ شَيْءٌ) أيْ لا يُماثِلُه شيْءٌ فيْ وصْف مِن الأوصاف؛ لأنّ أوصافَه تعالىٰ مِن العِلْم والقُدرة وغيرِ ذٰلكَ أجلُّ وأعلىٰ مما فيْ المخْلوقات بحيْث لا مُناسَبة بينَهما؛ (وَلا يَخْرُجُ عَنْ عِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ شَيْءٌ) لأنَّ الجهْل بالبَعض والعَجْز عنِ البَعض نَقْص وافتِقار مع أنّ النُّصوص القطعيَّة ناطِقة بعمُوْم العِلْم وشُمول القدْرة، فهو ﴿بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال:٧٥]، و﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [النحل:٧٧].

المَلْحوظة: اعْلم! أنّ ما ذَكَره مِن التَّنْزيهات بعضُه يُغني عن البَعض، إلا أنّه حاوَل التَّفصِيل والتَّوضِيح قضاءً لحقِّ الواجب فيْ باب التنزِيْه، وردًّا علىٰ فِرق الضَّلال بأبلغ وجْه؛ فلمْ يبالِ بتكرِيْر الألفاظ المترادِفة.

وَلَهُ صِفَاتٌ أَزَلِيَّةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ، وَهِيَ: لاهُوَ وَلا غَيْرُهُ؛ وَهِيَ: العِلْمُ، وَالقُدْرَةُ، وَالحيوٰةُ، وَالقُوَّةُ، وَالسَّمْعُ، وَالبَصَرُ، وَالإِرَادَةُ وَالمشِيْئَةُ، وَالفِعْلُ وَالتَّخْلِيْقُ، وَالتَّرْزِيْقُ، وَالكَلامُ.

* * *

الصفاتُ الأزليّة

(وَ) لمّا ثبت: أنَّ الله تعالىٰ عالِم قادِر حيٌّ إلخ، وعُلِم: أنّ كلا مِن ذٰلك يدلُّ علىٰ معنًى زائِد علىٰ مفهُوْم الواجب، وأنَّ صِدق المشتقِّ علىٰ شيْءٍ يقتضِي ثُبوت مأخَذ الاشتِقاق له؛ فقال: (لَهُ صِفَاتٌ أَزَلِيَّةٌ) لاستِحالة قِيام الحوادِث بذاتِه القَدِيْم تعالىٰ؛ (قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ) تَعَالىٰ لا بِغَيْرِه، كمَا زَعَمَت المُعْتَزِلة: مِنْ أنّه مُتَكلِّم بكَلامٍ هُوَ قَائِم بغَيْرِه؛ (وَ) لمّا كانت (هِيَ) أيْ: الصِّفات (لاهُوَ) أيْ: لاعَيْنُ الذات في المفهوم (وَلا غَيْرُهُ)، في الوُجود؛ فلايلزَم: قِدَم الغير، ولاتكثُّر القُدماء.

(وَهِيَ) أيْ صِفاته الأزَليّة: (العِلْمُ) وهي: صفَة أزَليّة تَنكشِف بها المعْلومات، (وَالقُدْرَةُ) وهي: صفَة أزَليّة تؤثِّر بها في المقدُورات عندَ التعلُّق، (وَالحيوٰةُ) وهي: صفَة أزَليّة توجِب صحّة العِلْم، (وَالقُوَّةُ) وهي: بمعْنَى القُدْرَة، فهي مِنْ قَبِيْل عَطْف التَّفسِيْر؛ (وَالسَّمْعُ) وهي: صفَة تتعلَّق بالمسمُوْعات، (وَالبَصَرُ) وهِيَ: صفَة تتعلَّق بالمبصَرات، فتُدرَك بهما إدراكا تامًّا، لا علىٰ سَبيل التوهُّم والتَّخيُّل، ولا علىٰ طريق تأثُّر حاسَّة ووُصول هواء؛ (وَالإِرَادَةُ وَالمشِيْئَةُ) وهمَا عِبارَتَان عَنْ صِفَة في الحيِّ تُوْجِب تَخْصِيْص أحَد المقْدُوْرَيْن في أحَد الأوْقَات بالوُقُوْع.

(وَ) مِن صِفَة التَّكْوِيْن: (الفِعْلُ وَالتَّخْلِيْقُ) فهُمَا عِبَارَتَان عَنْ صِفَة أزَليَّة تُسمّٰى بـ"التَّكْوِيْن"، (وَ) مِنه: (التَّرْزِيْقُ) وهو تكوِيْنٌ مخصُوْص.

(وَ) صِفَة (الكَلام) صفَةٌ أزَليّة، عُبّر عنها بالنَّظْم المسمّىٰ بالقُرْآن المُرَكَّب مِن الحُرُوْف؛ والدَّليْلُ علىٰ ثُبوت صفَة الكَلام لِله سُبْحَانَه: إجْمَاعُ الأمّة، وتواتُرُ النَّقل عن الأنبياء -عليْهم السَّلام-: أنّه تَعالىٰ متكلِّم مع القَطْع باستِحالة التَّكلُّم مِن غيرِ ثُبُوْت

وَهُوَ مُتَكَلِّمٌ بِكَلامٍ هُوَ صِفَةٌ لَهُ أَزَلِيَّةٌ، لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْحُرُوْفِ وَالأَصْوَاتِ؛ وَهُوَ صِفَةٌ مُنَافِيَةٌ للسُّكُوْتِ وَالآفَةِ، وَاللهُ تَعَالَى مُتَكَلِّمٌ، بِهَا آمِرٌ وَنَاهٍ وَمُخْبِرٌ.

وَالقُرْآنُ كَلامُ اللهِ تَعَالَى غَيْرُ مَخْلُوْقٍ، وَهُوَ: مَكْتُوْبٌ فِيْ مَصَاحِفِنَا،

صِفَة الكَلام؛ فثَبَت: أنَّ لله تَعالى صِفاتٍ ثمانيةً، وهي: العِلم، والقُدرة، والحياة، والسَّمْع، والبَصَر، والإرادَة، والتَّكوِيْن، والكَلام.

المَلحوظة: ولَمَّا كان فِي الثلاثة الأخِيرة زِيادة نِزاع وخَفاء، كرَّر الإشارة إلى إثباتِها وقِدمها.

صفة الكلامِ ومَظهرُه

(وَهُوَ) أَيْ: الله تَعالَى (مُتَكَلِّمٌ بِكَلامٍ هُوَ صِفَةٌ لَهُ) ضَرُوْرَةَ امْتِنَاع إِثْبَات المُشْتَقّ لِلشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ قِيَام مَأْخَذِ الإِشْتِقَاق بِهِ (أَزَلِيَّةٌ)، ضَرُوْرَةَ امْتِنَاع قِيَام الحَوَادِث بِذَاتِه تَعَالَى، (لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الحُرُوفِ وَالأَصْوَاتِ) ضَرُوْرَةَ أَنَّهَا أَعْرَاض حَادِثَة؛ (وَهُوَ) أَيْ: الكَلام (صِفَةٌ) أَيْ: مَعْنىً قَائِمٌ بِذَاتِه تَعَالَى (مُنَافِيَةٌ لِلسُّكُوْتِ) الَّذِيْ هُوَ: تَرْك التَّكَلُّم مَعَ القُدْرَة عَلَيْه، (وَالآفَةِ) الَّتِيْ هِيَ عَدَمُ مُطَاوَعَة الآلَات، كَمَا فِي الخَرَس والطُّفُوْلِيَّة.

(واللهُ تَعالَى مُتَكَلِّمٌ، بِها آمِرٌ ونَاهٍ ومُخْبِرٌ) يَعْنِي: أَنَّه صِفَة وَاحِدة تَتَكَثَّر بِالنِّسْبَة إلى الأَمْر والنَّهْي وَالخَبَر بِاخْتِلَاف التَّعَلُّقات، كَالعِلْم وَالقُدْرَة وَسَائِر الصِّفَات؛ فَإِنَّ كُلاًّ مِنْهَا وَاحِدَة قَدِيْمَة، وَالتَّكَثُّر وَالحُدُوْث إِنَّمَا هُوَ فِي التَّعَلُّقَات وَالإِضَافَات، لِمَا أَنَّ ذٰلِكَ أَلْيَق بِكَمَال التَّوْحِيْد، وَلأَنَّه لاَ دَلِيْل عَلَى تَكَثُّر كُلّ مِنْهَا فِي نَفْسِهَا.

بيَان: أنَّ القُرْآن -كَلامَ اللهِ- قَدِيْمٌ غَيْرُ مَخْلُوْق

ولَمَّا صرّح بأَزَلِيّة الكلام حاوَل التَّنبه على: أنَّ القُرآن أيْضًا قد يُطلَق على هٰذا الكلام النَّفْسي القَدِيْم كمَا يطلَق عَلى النَّظم المَتْلُوّ الحادِث، فقال: (والقُرْآنُ) أيْ: الكلام النَّفْسِيّ (كلامُ الله تعالَى غَيْرُ مَخْلُـوق)؛ وعَقَّـب "القُرْآن" بـ"كَلامُ الله" لئَلا يَسبِق إلَى

مَحْفُوْظٌ فِيْ قُلُوْبِنَا، مَقْرُوْءٌ بِأَلْسِنَتِنَا، مَسْمُوْعٌ بِآذَانِنَا، غَيْرُ حَالٍّ فِيْهَا.

* * *

وَالتَّكْوِيْنُ صِفَةٌ لِلّٰهِ تَعَالىٰ أَزَلِيَّةٌ؛ وَهُوَ تَكْوِيْنُهُ لِلْعَالَمِ وَلِكُلِّ جُزْءٍ

الفهم: أنَّ المُؤلَّف مِن الأصوات والحُرُوف قدِيم، كمَا ذهبَت إلَيه الحنابِلة جَهلًا أو عِنَادا، وأقامَ "غَيرُ مخلُوق" مَقام "غُيرُ حادِث" تنبِيهًا علىٰ اتِّحادِهما.

(وَهُوَ) أيْ: القُرْآن الَّذِي هُوَ كَلام اللهِ تَعَالىٰ، (مَكْتوبٌ فِيْ مَصَاحِفِنَا) أيْ: بِأشْكَال الْكِتَابَة وَصُوَر الحُرُوْف الدَّالَّة عَلَيْه، (مَحْفُوظٌ فِيْ قُلوْبِنَا) أيْ: بِألْفَاظ مُخَيَّلة، (مَقرُوٌ بِألسِنَتِنَا) بِحُرُوْفِه المَلْفُوْظَة المَسْمُوْعَة، (مَسْمُوْعٌ بِآذَانِنَا) بِتِلْك أيْضًا، (غَيْرُ حَالٍّ فِيهَا)، أيْ: -مَعَ ذٰلِكَ- لَيْسَ الكَلام النَّفْسي حَالاً فِيْ المَصَاحِف، وَلا فِيْ القُلُوْبِ، وَلا فِيْ الألْسِنَة، وَلا فِيْ الآذَان؛ بَلْ هُوَ "مَعْنىً قَدِيم" قَائِم بِذَات الله تَعَالىٰ، يُلْفَظ وَيُسْمَعُ بِالنَّظْم الدَّالِّ عَلَيْه، وَيُحْفَظ بِالنَّظْم المُخَيَّل، وَيُكْتَب بِنُقُوْش وَأَشْكَال مَوْضُوْعَة لِلْحُرُوْف الدَّالَّة عَلَيْه.

فحَيْث يُوْصَف القُرْآن بمَا هوَ مِن لوازِم القدِيم -كمَا فِيْ قوْلنا: "القُرْآن غيرُ مخلُوْق"- فالمُرَاد مِنْه حِيْنَئِذ حقِيقتُه المَوْجوْدة فِيْ الخارِج المعبَّر عنه بِـ"الكَلام النَّفسِي"؛ وحيثُ يُوصَف بمَا هوَ مِن لوازِم المخْلوقَات والمحدَثات يُرَاد بِه الألفَاظ المعَبَّر عنه بِـ"الكَلام اللَّفظِي"، كمَا فِيْ قوْله: "حَفِظْتُ القُرْآن".

الكَلام فِيْ التَّكوِيْن والإرَادة

(وَالتَّكْوِيْنُ) وَهُوَ المَعْنى الَّذِيْ يُعَبَّر عَنْه بِـ:الفِعْل وَالخَلْق وَالتَّخْلِيْق وَالإيْجَاد وَالإحْدَاث وَالاخْتِرَاع وَنَحْو ذٰلِكَ؛ وَيُفَسَّر بِإخْرَاج المَعْدُوْم مِنَ العَدَم إلَى الوُجُوْد (صِفَةٌ لِلّٰه تَعَالىٰ) لِانْطِبَاق العَقْل وَالنَّقْل عَلىٰ: أنَّهُ خَالِق لِلْعَالَم مُكَوِّنٌ لَهُ، وَامْتِنَاع إطْلاَقِ الاسْم المُشْتَقِّ عَلَى الشَّيْء مِنْ غَيْر أنْ يَكُوْن مَأْخَذُ الاشْتِقَاق وَصْفًا لَهُ قَائِمًا بِهِ، (أَزَلِيَّةٌ) بِوُجُوْه: مِنْها: أنَّهُ يَمْتَنِع قِيَامُ الحَوَادِث بِذَاتِه تَعَالىٰ؛ ومِنْها: أنَّهُ تَعالىٰ وَصَف ذَاتَهُ فِيْ كَلاَمِه الأزَلِيِّ بِأنَّهُ الخَالِق، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِيْ الأزَل خَالِقًا لَزِم الكِذْبُ أوِ العُدُوْلُ إلَى المَجَاز.

(وَهُوَ) أيْ: التَّكْوِيْن، (تَكْوِيْنُهُ لِلعَالَم) بأن يجْرِي عادتُه فِيْ تكوِيْن الأشياء

مِنْ أَجْزَائِهِ لَا فِيْ الأَزَلِ؛ بَلْ لِوَقْتِ وُجُوْدِهِ علىٰ حسَب عِلْمِهِ وَإِرَادَتِهِ؛ وَهُوَ غَيْرُ المكَوَّنِ عِنْدَنَا.

وَالإِرَادَةُ صِفَةٌ لِلهِ تَعَالىٰ، أَزَلِيَّةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ.

* * *

وَرُؤْيَةُ اللهِ تَعَالىٰ جَائِزَةٌ فِي العَقْلِ، وَاجِبَةٌ بِالنَّقْلِ، وَقَدْ وَرَدَ الدَّلِيْلُ

بأن يُكوِّنها بكلمَة ﴿كُنْ﴾، وإنْ لمْ يمتَنِع تكوُّنها بغيْرِها، (وَ) كذَا تكوِيْنُـه (لِكُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِه) لاَ فِيْ الأَزَلِ؛ (بَلْ لِوَقْتِ وُجُودِهِ) عَلىٰ حَسَب عِلْمِه وَإِرَادَتِـه؛ فَالتَّكْوِيْنُ بَاقٍ أَزَلاً وَأَبَدًا، وَالمُكَوَّن حَادِثٌ بِحُدُوْث التَّعَلُّق.

(وَهُوَ غَيْرُ المُكَوَّن عِندَنَا) لأَنَّ الفِعْل يُغَايِر المَفْعُوْل بِالضَّرُوْرَة، كَالضَّرْب مَعَ المَضْرُوْب.

المَلحُوْظة: اعْلم! أنَّ الصِّفات عنْدَ الأشاعِرة سَبْعٌ، واللهُ تعالىٰ مَع صِفاتِه السَّبْع قديْم؛ وزادَ الماتُرِيديَّة صفَة ثامِنَة سمَّوْها بالتَّكوِيْن، وقالوا إنَّ القُـدرَة والإرَادة تتَعلَّقـان بجانِبَي الشَّيء، ولمْ تُفِيْدا فِعْلِيَّة وُجودِه، فاحْتَاج إِلىٰ صفَة التَّكـوِيْن الذِي يتعَلَّـق بوُجـود الشَّيْء فقَطْ، ولا يتعَلَّق بالعَدَم أَصْلا؛ وهُمْ أخذُوْا هٰذِه الصِّفَة مِن قولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا أَمْرُه إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَّقُوْل لهُ كُنْ فَيَكُوْنُ﴾ [يٰس:٨٢].

صفَة الإرَادَة

(وَالإِرَادَةُ صِفَةٌ لِلهِ تَعَالىٰ أَزَلِيَّةٌ قَائِمَة بِذَاتِهِ) كَرَّر ذٰلِكَ تَأْكِيْـدًا وَتَحْقِيْقًـا لإِثْبَـات صِفَةٍ قَدِيْمَة لِلهِ تَعَالىٰ، تَقْتَضِيْ تَخْصِيصَ المُكَوَّنَات بِوَجْهٍ دُوْنَ وَجْه، وَفِيْ وَقْتٍ دُوْنَ وَقْت؛ وَالدَّلِيْلُ عَلىٰ مَا ذَكَرْنا: الأٰيَاتُ النَّاطِقَة بِإِثْبَاتِ صِفَة الإِرَادَةِ وَالمَشِيئَةِ للهِ تَعَالىٰ، مَعَ القَطْع بِلُزُوْم قِيَام صِفَةِ الشَّيْءِ بِهِ، وَامْتِنَاعِ قِيَام الحَوَادِث بِذَاتِه تَعَالىٰ.

مَسْئَلة رُؤيَة اللهِ تَعالىٰ

(وَرُؤْيَةُ اللهِ تَعَالىٰ) بِمَعْنَى الانْكِشَاف التَّامِّ بِالبَصَرِ، (جَائِزَةٌ) أَيْ: مُمْكِنَة (فِيْ العَقْلِ)

السَّمْعِيُّ بِإِيْجَابِ رُؤْيَةِ الْمُؤْمِنِيْنَ اللهَ تَعَالَىٰ فِيْ دَارِ الآخِرَةِ.

فَيُرَى لا فِيْ مَكَانٍ، وَلا عَلَىٰ جِهَةٍ مِنْ غَيْرِ مُقَابَلَةٍ وَاتِّصَالِ شُعَاعٍ، وَثُبُوْتِ مَسَافَةٍ بَيْنَ الرَّائِيْ وَبَيْنَ اللهِ تَعَالَىٰ.

بِمَعْنَىٰ: أَنَّ العَقْل إِذَا خُلِّيَ وَنَفْسَه لَمْ يَحْكُم بِامْتِنَاع رُؤْيَتِه مَا لَمْ يَقُم لَهُ بُرْهَان عَلَىٰ ذٰلِكَ، ومَعَ أنَّ الأَصْلَ عَدَمُ الامتناع، (وَاجِبَةٌ بِالنَّقْلِ، وَقَدْ وَرَدَ الدَّلِيلُ السَّمْعِيُّ بِإِيْجَابِ رُؤْيَةِ الْمُؤْمِنِيْنَ اللهَ -تَعَالَىٰ- فِيْ دَارِ الْأٰخِرَةِ).

أَمَّا الْكِتَاب فَقَوْلُه تَعَالَىٰ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ، إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]؛ وَأَمَّا السُّنَّة فَقَوْلُه عَلَيْـهِ السَّـلام: "إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَما تَرَوْنَ هٰـذا القَمَـرَ. [البُخاري عن الجـرير: ٥٥٤]، وفي رواية بلفظ: كَما تَرَوْنَ القَمَـرَ لَيلَـةَ البَـدرِ". [رواه الترمذي]؛ وَأَمَّا الإجْمَاع: فَهُوَ أَنَّ الأُمَّة كَانُوْا مُجْمِعِيْن عَلَىٰ وُقُوْعِ الرُّؤْيَة فِي الأُخِرَة، (فَيُرىٰ) بِخَلْقِ الله (لاَ فِيْ مَكَانٍ، وَلا عَلَىٰ جِهَةٍ مِنْ غَيْرِ مُقَابَلةٍ، وَاتِّصَالِ شُعَاعٍ، أو ثُبُوتِ مَسَافَةٍ بَيْنَ الرَّائِي وَبَيْنَ اللهِ تَعَالَىٰ)؛ وَقِيَاسُ الغَائِب عَلَى الشَّاهِد فَاسِدا.

مَباحِث أَفْعَال العِبَاد

وَاللهُ تَعَالىٰ خَالِقٌ لأَفْعَالِ العِبَادِ مِنَ الكُفْرِ وَالإِيْمَانِ وَالطَّاعَةِ وَالعِصْيَانِ؛ وَهِيَ كُلُّهَا بِإِرَادَتِهِ وَمَشِيْئَتِهِ وَحُكْمِهِ وَقَضِيَّتِهِ وَتَقْدِيْرِهِ. وَلِلْعِبَادِ أَفْعَالٌ اِخْتِيَارِيَّةٌ يُثَابُوْنَ بِهَا، وَيُعَاقَبُوْنَ عَلَيْهَا؛ وَالحَسَنُ

مكانة أفْعَال العِبَاد

لمَّا فرَغ مِن مباحِث الذَّات وصِفاتِه شرَع فِي بَيان أفْعال العِباد، فقال: (وَاللهُ تَعَالىٰ خَالِقٌ لأَفْعَالِ العِبَادِ) مِن المَلَك والجِنّ والإنْس، ولاخالِق لهَا سِواه؛ لا كمَا زَعمَت المُعْتزِلة مِن: "أنَّ العَبْد خالِق لأفعالِه"، ومحلُّ النّزاع الأفْعالُ الاختِيَاريَّة، فإنَّ الاضْطِراريَّة بخَلْق الله سُبْحانَه إجمَاعًا، -كحَرَكة المُرْتَعِش-: (مِنَ الكُفْرِ وَالإِيْمَانِ وَالطَّاعَةِ وَالعِصْيان) لِقَوْلِه تَعَالىٰ: ﴿وَاللهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُوْنَ﴾[الصّٰفّٰت:٩٦].

(وَهِيَ) أيْ: أفْعَال العِبَاد كلُّهَا (بإِرَادَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ) تَعَالىٰ وَتَقَدَّس، وَقَد سَبَق: أنَّهُمَا عِبَارَتَان عَنْ مَعنىً وَاحِد. (وَحُكْمِهِ) لايَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ ذٰلِكَ إِشَارَةً إلىٰ خِطَاب التَّكْوِيْن. (وَقَضِيَّتِه) أيْ: قَضَاءِه، وَهُوَ عِبَارَة عَنِ الفَعْل مَعَ زِيَادَة إحْكَام؛ قوله: (وَتَقْدِيرِهِ) وَهُوَ تَحْدِيْدُ كُلِّ مَخْلُوْق بِحَدِّه الَّذِيْ يُوْجَد مِنْ حُسْنٍ وَقُبْح، وَنَفْع وَضَرر، وَمَا يَحْوِيْه مِنْ زَمَانٍ وَمَكَان، وَمَا يُتَرَتَّب عَلَيْهِ مِنْ ثَوَاب وَعِقَاب.

لِلعِبَاد أفْعَال اختِيَارِيَّة يَتَعَلَّق بِهَا الثَّوَاب وَالعِقَاب

(وَللعِبَاد أفعَالٌ اختِيَارِيَّةٌ يُثَابُوْنَ بِهَا) إنْ كَانَتْ طَاعَةً، (وَيُعَاقَبُوْنَ عَلَيْهَا) إنْ كَانَت مَعْصِيَة؛ لا كمَا زَعمَت الجَبْرِيَّة مِن: أنَّ حَرَكَاتِه بمَنْزِلة حَرَكَات الجَمَادَات، لاقُدْرة عَلَيْها ولا قَصْدَ ولا اختِيار وهوَ باطِلٌ.

(وَالحَسَنُ مِنهَا) أيْ: مِن أفْعَال العِبَاد، وَهُوَ مَا يَكُوْن مُتَعَلَّقَ المَدْح فِي العَاجِل، وَالثَّوَابِ فِي الآجِل؛ وَالأَحْسَنُ أن يُفَسَّر بِمَا لاَيَكُوْن مُتَعَلَّقًا لِلذَّمّ وَالعِقَاب، لِيَشْمَل المُبَاح؛ (بِرِضَاءِ الله تَعَالىٰ) أيْ: بِإِرَادَتِه مِن غَيرِ اعْتِرَاض.

مِنْهَا بِرِضَاءِ اللهِ تَعَالىٰ، وَالقَبِيْحُ مِنْهَا لَيْسَ بِرِضَائِهِ تَعَالىٰ.

* * *

وَالاسْتِطَاعَةُ مَعَ الفِعْلِ، وَهِيَ: حَقِيْقَةُ القُدْرَةِ الَّتِيْ يَكُوْنُ بِهَا الفِعْلُ؛ وَيَقَعُ هٰذَا الاسْمُ عَلىٰ سَلامَةِ الأَسْبَابِ وَالآلاتِ وَالجَوَارِحِ.
وَصِحَّةُ التَّكْلِيْفِ تَعْتَمِدُ عَلىٰ هٰذِهِ الاسْتِطَاعَةِ؛ وَلا يُكَلَّفُ العَبْدُ

(وَالقَبِيحُ مِنْهَا) وَهُوَ مَا يَكُوْن مُتَعَلَّقَ الذَّمِّ فِي العَاجِل وَالعِقَاب فِي الآجِل، (لَيْسَ بِرِضَاءِهِ) لِمَا عَلَيْهِ مِنَ الاعْتِرَاض، قَال الله تَعَالىٰ: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر:٧]، يَعْنِي: أَنَّ الإِرَادَةَ وَالمَشِيئَةَ وَالتَّقْدِيْر يَتَعَلَّق بِالكُلِّ، وَالرِّضَاء وَالمَحَبَّة وَالأَمْر لايَتَعَلَّق إِلاَّ بِالحَسَن دُوْنَ القَبِيْح.

الملحوظة: والفرْق بيْنَ الكَسْب والخَلْق: أَنَّ صَرْف العَبْد قُدْرَتَه وإرادَتَه إلى الفِعْل كَسْب، وإيجادُ اللهِ تَعالىٰ الفِعْلَ عَقِب صَرْف العَبْد "خَلْق".

الاسْتِطَاعَة والتَّكْلِيف

(وَالاسْتِطَاعَةُ مَعَ الفِعْلِ، وَهِيَ حَقِيْقَةُ القُدْرَةِ) أَيْ: ذاتُها وعَيْنُها، ويُمْكِن أَنْ يَكُوْن العِبارَة: "وهي -حقيقةً- القُدْرةُ"، والمَعْنى: أَنَّ الاسْتِطاعة تُطْلَق عَلى القُدْرة حقِيْقة، وعَلىٰ سَلامة الآلاتِ مَجازًا (الَّتِيْ يَكُونُ بِهَا الفِعْلُ)؛ (وَ) أَيْضًا (يَقَعُ هٰذَا الاسْمُ) يَعْنِيْ: لَفْظ الاسْتِطاعَة (عَلىٰ سَلاَمَةِ الأَسْبَاب وَالأَلات وَالجَوَارِح) للمُكَلَّف كَمَا فِيْ قَوله تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

(وَصِحَّةُ التَّكْلِيفِ تَعْتَمِدُ عَلىٰ هَذِهِ الاسْتِطَاعَةِ) أَيْ بِالمَعْنىٰ الثَّانِيْ؛ والكافِر لَمَّا صَرَف قُدرَته -الَّتِي تَصْلُح للضِّدَّيْن يَعْنِي: الكُفْر والإِسْلام- باخْتِيَاره إلى الكُفْر، وضَيَّع باخْتِيَاره صَرْفَها إِلَى الإِيْمَان؛ فاسْتحقَّ الذَّمّ والعِقاب.

تَكْلِيفُ العَبْدِ بِمَا لَيْسَ فِي وُسْعِه

(وَلايُكَلَّفُ العَبْدُ بِمَا لَيْسَ فِيْ وُسْعِهِ) سَوَاء كَانَ مُمْتَنِعًا فِي نَفْسِه -كَجَمْع

بِمَا لَيْسَ فِيْ وُسْعِهِ.

* * *

وَمَا يُوْجَدُ مِنَ الأَلَمِ فِيْ المضْرُوْبِ عَقِيْبَ ضَرْبِ إِنْسَانٍ، وَالانْكِسَارِ فِي الزُّجَاجِ عَقِيْبَ كَسْرِ إِنْسَانٍ، وَمَا أَشْبَهَهُ؛ كُلُّ ذٰلِكَ مَخْلُوْقُ اللهِ تَعَالىٰ، لاصُنْعَ للعَبْدِ فِيْ تَخْلِيْقِهِ.

وَالمقْتُوْلُ مَيِّتٌ بِأَجَلِهِ؛ وَالموْتُ قَائِمٌ بِالميِّتِ، مَخْلُوْقُ اللهِ تَعَالىٰ؛

الضِّدَّين-، أو مُمْكِنًا في نفسِه، ولايَكُوْن مِن العَبْد عادَة، -كَخَلْق الجِسْمِ- لِقَوْلِهِ تَعَالىٰ: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وأمَّا مَا كانَ مُمْكِنًا فِيْ نفسِه ولٰكِن تَعلَّق عِلمُه تَعالىٰ بعَدَمه فهٰذا التَّكلِيْف جائِز وواقِع بالاتِّفَاق؛ لأنَّ العِلْم دائِمـا يَكُوْن تابِعا للمَعْلُوْم، لا المَعْلومُ يَكُوْن تابِعا للعِلْم.

مَسْئلة التَّوْلِيْد

لمَّا فرَغ مِن مَباحِث أفْعَال العِبَاد وتَكْلِيْفِها شَرَع فِيْ بَحْث التَّوْلِيْد، فقالَ: (وَمَا يُوْجَدُ مِنَ الأَلَمِ فِيْ المَضْرُوبِ عَقِيْبَ ضَرْب إِنْسَانٍ، وَالانكِسَارِ فِي الزُّجَاجِ عَقِيْبَ كَسْرِ إِنْسَانٍ وَمَا أَشْبَهَهُ) كالمَوْت عَقِيْب القَتْل، (كُلُّ ذٰلِكَ مَخْلُوقُ اللهِ تعالىٰ) لِأَنَّه هُو الخَالِقُ وَحْدَه، وَأَنَّ كُلَّ المُمْكِنَات مُسْتَنِدَة إِلَيْهِ بِلا وَاسِطَة، (لاصُنْعَ لِلْعَبْدِ فِي تَخْلِيقِهِ)، وَلا فِيْ اكْتِسَابِهِ.

المَلحُوْظة: اعْلَمْ! أَنَّ الأَمْر المُرَتَّب علىٰ فِعْل العَبْـد كـ"القَتْل" المُرَتَّب علىٰ رَمْيِ السَّهْم يُسَمّىٰ مُوَلَّدًا، وإصْدارَ هٰـذا الفِعْـل يُسَـمّٰى "تَوْلِيْدًا"، وَهو مَخْلُوْق اللهِ تعـالىٰ عِنْدَنا، وعِنْدَ جُمْهُوْر المُعْتَزِلة مَخْلُوْقٌ للعَبْد.

بَيَان أَنَّ المَقْتُوْل مَيِّت بِأَجَلِه

(وَالمَقْتُوْلُ مَيِّتٌ بأَجَلِهِ) أَيْ: الوَقْت المُقَدَّر لِمَوتِهِ، لأَنَّ اللهَ تَعَالىٰ قَد حَكَم بِآجَال العِبَاد عَلىٰ مَا عَلِم مِن غَيْرِ تَرَدُّد، وبِأَنَّهُ ﴿إِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾

لاصُنْعَ فِيْهِ لِلْعَبْدِ لا تَخْلِيْقًا وَلا اكْتِسَابًا؛ وَالأَجَلُ وَاحِدٌ.

وَالحَرَامُ رِزْقٌ، وَكُلٌّ يَسْتَوْفِيْ رِزْقَ نَفْسِهِ -حَلالاً كَانَ أَوْ حَرَامًا-، وَلا يُتَصَوَّرُ أَنْ لا يَأْكُلَ إِنْسَانٌ رِزْقَهُ، أَوْ يَأْكُلَ غَيْرُهُ رِزْقَهُ.

* * *

١- وَاللهُ تَعَالىٰ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِيْ مَنْ يَشَاءُ.

٢- وَمَا هُوَ الأَصْلَحُ للعَبْدِ فَلَيْسَ ذٰلِكَ بِوَاجِبٍ عَلَى اللهِ تَعَالىٰ.

[يونس: ٤٩]، (وَالمَوْتُ قَائِمٌ بِالمَيِّت، مَخْلُوقٌ لِلّٰهِ تَعَالىٰ)، لاصُنْعَ للعَبْدِ فِيهِ تَخْلِيْقًا وَلا اكْتِسَابًا، (وَالأَجَلُ وَاحِدٌ)، وهٰذا باتِّفَاق الأَشَاعِرة وجُمهُوْر المعْتَزِلة، إلا أنَّا لا نُجوِّزُ الموْتَ إلا فِيْه، وهُمْ يُجوِّزوْن وُقوْع الموتِ قَبلَه، كَمَا فِيْ المقْتُوْل.

بَيَان أَنَّ الله يَرْزُق الحَرَام كَمَا يَرْزُق الحَلاَل

(وَالحَرَامُ رِزْقٌ) لأَنَّ الرِّزْق اسْمٌ لِمَا يَسُوْقُه اللهُ تَعَالىٰ أيْ: يُرسِله ويبَلِّغُه إِلَى الحَيَوان فَيَأْكُلَه، وَذٰلِكَ قَدْ يَكُوْن حَلاَلاً وَقَدْ يَكُوْن حَرَامًا بِكَسْب العَبْد فَيُؤْخَذ بِه؛ (وَكُلٌّ يَسْتَوفِي) أيْ: يَستَتِمُّ (رِزْقَ نَفْسِهِ، حَلالاً كَانَ أَوْ حَرَامًا) لحُصُوْل التَّغَذِّي بِهِمَا جَمِيْعًا، (وَلا يُتَصَوَّرُ أَن لا يَأْكُل إِنْسَانٌ رِزْقَهُ، أَوْ يَأْكُلَ غَيْرُهُ رِزْقَهُ)؛ لأَنَّ مَا قَدَّرَه الله تَعَالىٰ غِذَاء لِشَخْص، يَجِب أَن يَأْكُلَه، وَيَمْتَنِع أَن يَأْكُلَ غَيْرُه؛ وإلا لَزِم الجَهْل والعَجْز، تعالىٰ عنْ ذٰلك.

التَّنْبِيْهَان

الأَوَّلُ: بَيَان أَنَّ الهِدَايَة وَالضَّلاَلَة مِن عِنْدِ اللهِ، فقَالَ: (وَاللهُ تَعَالىٰ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ) بِمَعْنىٰ خَلْق الضَّلاَلَة وَالاهْتِدَاء؛ لأَنَّهُ الخَالِق وَحدَه.

الثَّاني: بَيَان أَنَّه لا يَجِب عَلَى اللهِ شَيْءٌ، فقَالَ: (وَمَا هُوَ الأَصْلَحُ لِلعَبْدِ، فَلَيْسَ ذٰلِكَ بِوَاجِبٍ علىٰ الله تعالىٰ) وإلاَّ لَمَا خَلَق الكَافِر الفَقِيْرَ المُعَذَّب فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَة؛ ولَنِعْم ما قالَ المَاتُرِيْدِيَّة: بَعْث النَّبِيِّ ﷺ واجِب مِن الله، لا عَلَيْه"، بحَيْث أَوجَبَ بِعْثَتَه مِن نفسِه عَلىٰ نفْسِه.

عَقائِد المَعَاد

وَعَذَابُ القَبْرِ للْكَافِرِيْنَ وَلِبَعْضِ عُصَاةِ المؤْمِنِيْنَ، وَتَنْعِيمِ أَهْلِ الطَّاعَةِ فِي القَبْرِ، وَسُؤَالِ مُنْكَرٍ وَنَكِيْرٍ؛ ثَابِتٌ بِالدَّلائِلِ السَّمْعِيَّةِ.

وَالبَعْثُ حَقٌّ، وَالوَزْنُ حَقٌّ.

مَسْئَلة القَبْر والحَشْر

(وعَذَابُ القَبْرِ لِلْكَافِرِيْنَ وَلِبَعْضِ عُصَاةِ المُؤْمِنِيْنَ،) خَصَّ البَعْضَ لأَنَّ مِنْهُمْ مَنْ لايُرِيدُ اللهُ تَعَالىٰ تَعْذِيْبَه فَلايُعذَّب، (وَتَنعِيمُ أَهْلِ الطَّاعَةِ فِيْ القَبْرِ) بِمَا يَعْلَمُهُ الله تَعالىٰ ويُرِيْدُهُ؛ (وَسُؤَالُ مُنْكَرٍ ونَكِيْرٍ) وهُمَا: مَلَكَان مِن جِنْس المُنْكَر والنَّكِيْر يَدْخُلان القَبْرَ، فَيَسْأَلان العَبْدَ عَنْ رَبِّه وَعَنْ دِيْنِه وَعَنْ نَبِيِّه عَلَيْه السَّلامُ؛ (ثَابِتٌ) أي: كُلٌّ مِنْ هٰذِه الأُمُوْرِ ثابِتٌ (بِالدَّلائِلِ السَّمْعِيَّةِ)؛ ودَلائِلُها عَلىٰ تَرْتِيبِ اللَّفِّ، قَالَ اللهُ تَعَالىٰ: ﴿اَلنَّارُ يُعْرَضُوْنَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَّعَشِيًّا، وَيَوْمَ تَقُوْمُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر:٤٦]؛ وَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلام: "اسْتَنْزِهُوْا عَنِ الْبَوْلِ فإنَّ عامَّة عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ". [الدارقطني عن أبي هريرة: ٤٥٧، والحاكم عن ابن عباس: ١- ٢٩٣].

وَقَال عَلَيْه السَّلام: (إِنَّمَا القَبْرُ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، أَوْ حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ النِّيْرَان. [رواه الترمذي عن أبي سعيد: ٢٤٦٠، والطبراني في الأوسط عن أبي هريرة: ٤٥٠٩]

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلام: (إِذَا قُبِرَ الْمَيِّتُ أَتَاهُ مَلَكَان أَسْوَدَانِ أَزْرَقَانِ، يُقَال لأَحَدِهِمَا مُنْكَر وَلِلْآخَر النَّكِيْرُ) إِلىٰ آخِرِ الحَدِيْث. [رواه الترمذي عن أبي هريرة: ١٠٧١، وابن حبان: ٣١١٧]

الإِيمَان بِالبَعث وَاجِب

(وَالبَعْثُ) وَهُوَ أَنْ يَبْعَثَ اللهُ تَعَالىٰ المَوْتىٰ مِنَ القُبُوْرِ، بِأَنْ يَجْمَعَ أَجْزَاءَهُم الأَصْلِيَّة البَاقِيَة مِن أَوَّل العُمُر إِلىٰ آخِره -لاجَمِيْع الأَجْزَاء-، وَيُعِيْد الأَرْوَاحَ إِلَيْهَا، (حَقٌّ) لِقَوْلِهِ تَعَالىٰ: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيٰمَةِ تُبْعَثُوْنَ﴾ [المؤمنون:١٦]؛ والمُرَاد بالأَجْزاء: التُّرَاب الذِي يَعْجِنه المَلَك بالمَنِيِّ، كَمَا قَالَ ابْن مَسْعُود: إِنَّ المَلَك المُوَكَّل بالرَّحِم يأْخُذ التُّرَاب الذِي يُدْفَن فِيْه فَيَعْجِن بِهِ النُّطْفَة. رواه الحَكِيْم التِّرْمِذي.

وَالكِتَابُ حَقٌّ، وَالسُّؤالُ حَقٌّ.
وَالحَوْضُ حَقٌّ، وَالصِّرَاطُ حَقٌّ.

وَزْنُ الأَعْمَال حَقٌّ

(وَالوَزْنُ حَقٌّ) لِقَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ﴾ [الأعراف:٨] وَالْمِيْزَان: عِبَارَة عَمَّا يُعْرَف بِهِ مَقَادِيْر الأَعْمَال، والعَقْل قاصِر عَنْ إدْرَاك كَيْفِيَّته، والحِكْمَة فِيْه: إظْهَار العَدْل عَلَى الخَلائِق، وقَطْعٌ لمَعْذِرَة العُصَاة.

(والكِتَابُ) المُثْبَتُ فِيْهِ طَاعَاتُ الْعِبَاد وَمَعَاصِيْهِمْ، يُؤْتَى لِلْمُؤْمِنِيْنَ بِأَيْمَانِهِمْ، وَالْكُفَّارِ بِشَمَائِلِهِمْ أَوْ وَرَاءَ ظُهُوْرِهِمْ (حَقٌّ)، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُوْرًا﴾ [الإسراء:١٣]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِيْنِهِ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَّسِيْرًا، وَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ فَسَوْفَ يَدْعُوْ ثُبُوْرًا﴾. [الانشقاق: ١١]

السُّؤال حَقٌّ

(والسُّؤال) عِنْدَ الْحِسَابِ هُوَ أَنْ يسْأَلَ الْعِبَاد عَنْ أَعْمَالِهِمْ، (حَقٌّ)، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَنَسْئَلَنَّ الَّذِيْنَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْئَلَنَّ الْمُرْسَلِيْنَ﴾ [الأعراف:٦]، وَقَوْله تَعَالَى: ﴿وَقِفُوْهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُوْلُوْنَ﴾ [الصّٰفّٰت:٢٤].

الحَوْضُ حَقٌّ

(وَالحَوْضُ حَقٌّ)، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنٰكَ الْكَوْثَرَ﴾، وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلام: "حَوْضِيْ مَسِيْرَةُ شَهْرٍ، وَزَوَايَاهُ سَوَاءٌ، مَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ، وَرِيْحُهُ أَطْيَبُ مِنَ الْمِسْكِ، وَكِيْزَانُهُ أَكْثَرُ مِنْ نُجُوْمِ السَّمَاءِ، مَنْ يَشْرَبُ مِنْه فَلايَظْمَأُ أَبَدًا". [البخاري:٦٥٧٩، مسلم: ٢٢٩٢ عن عبدالله بن عمرو]

الصِّرَاط حَقٌّ

(والصِّرَاطُ حَقٌّ)، وَهُوَ جِسْرٌ مَمْدُوْد عَلَى مَتْن جَهَنَّم، أَدَقُّ مِنَ الشَّعْر وَأَحَدُّ مِنَ السَّيْف، يَعْبُرُهُ أَهْل الجَنَّة، وَتَزِلُّ بِهِ أَقْدَام أَهْلِ النَّار، وأَنْكَرَه أَكْثَرُ المُعْتَزِلة بِدَلِيْل: أنّه لايُمْكِن العُبُوْر عَلَيْه، وإنْ أَمْكَن ففِيْه تَعْذِيبٌ للمُؤْمِنِيْن، وهٰذا أَيْضًا مِن قَبِيْل قِيَاس الغَائِب عَلَى الشَّاهِد، وهُوَ بَاطِل.

وَالجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، وَهُمَا مَخْلُوْقَتَانِ مَوْجُوْدَتَانِ بَاقِيَتَانِ لا تَفْنَيَانِ، وَلا يَفْنَى أَهْلُهُمَا.

* * *

وَالكَبِيْرَةُ لا تُخْرِجُ العَبْدَ المؤمِنَ مِنَ الإيْمَانِ، وَلا تُدْخِلُهُ فِيْ الكُفْرِ.

الجَنَّةُ وَالنَّارُ كِلاهُمَا حَقٌّ

(وَالجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ)؛ للآيَاتِ والأَحَادِيْثِ الْوَارِدَةِ فِيْ إِثْبَاتِهِمَا، (وَهُمَا) أَيْ: اَلجَنَّةُ وَالنَّار (مَخْلُوْقَتَانِ) الآن، (مَوْجُوْدَتَانِ)، تَكْرِيْرٌ وتَأكِيْد لِقَوْلِه: "مَخْلُوْقَتَان"، لِقَوْلِهِ تَعَالىٰ: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِيْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، وَقَوْلِهِ تَعَالىٰ: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكٰفِرِيْنَ﴾ [البقرة: ٢٤]؛ (بَاقِيَتَانِ لا تَفْنَيَانِ، وَلا يَفْنَى أَهْلُهُمَا) أَيْ: دَائِمَتَان لا يَطْرَأُ وَلا يَعْرِض عَلَيْهِمَا عَدَم مُسْتَمِرٌّ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالىٰ فِيْ حَقِّ الْفَرِيْقَيْنِ: ﴿خٰلِدِيْنَ فِيْهَا أَبَدًا﴾ [البينة: ٨].

مَكَانَة الْكَبَائِر والصَّغَائِر

(وَالْكَبِيْرَةُ): كالإِشْرَاكِ بِالله، وَقَتْلِ النَّفْس بِغَيْرِ حَقٍّ، وَقَذْفِ المُحْصَنَةِ، وَالزِّنَا، وَالْفِرَارِ عَنِ الزَّحْفِ، وَالسِّحْرِ، وَأَكْلِ مَالِ الْيَتِيْمِ، وَعُقُوْقِ الْوَالِدَيْنِ -الْمُسْلِمَيْنِ وَغَيْرِهَا-؛ وَالْمُرَادُ هٰهُنَا: الْكَبِيْرَة الَّتِيْ هِيَ غَيْر الْكُفْر، (لا تُخْرِجُ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ مِنَ الإِيْمَانِ)؛ لِبَقَاء التَّصْدِيْق الَّذِيْ هُوَ حَقِيْقَة الإِيْمَان؛ خِلافًا للمُعْتَزِلة، حَيْث زَعَمُوْا: أَنَّ مُرْتَكِب الكَبِيْرة لَيْس بِمُؤمِن ولا كَافِر! وَهٰذا هوَ إِثْبَات المَنْزِلَة بَيْن المَنْزِلَتَيْن، بِنَاءً عَلىٰ: أَنَّ الأَعْمَال عِنْدَهم جُزْء مِن حَقِيْقَة الإِيْمَان.

(وَلا تُدْخِلُهُ) أي: الكَبِيْرَةُ لا تُدْخِل الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ (فِي الْكُفْرِ)، لِمَا سَيَجِيْءُ مِنْ: أَنَّ حَقِيْقَة الإِيْمَان هُوَ التَّصْدِيْقُ الْقَلْبِيُّ، فَلا يَخْرُجُ الْمُؤْمِن عَنِ الاتِّصَاف بِهِ إِلاَّ بِمَا يُنَافِيْهِ؛ وَلِلآيَات وَالأَحَادِيْث النَّاطِقَة بِإِطْلاق الْمُؤمِن عَلَى الْعَاصِيْ؛ خِلافًا للخَوَارِج، فَإِنَّهُم ذَهَبُوْا إِلىٰ: أَنَّ مُرْتَكِب الكَبِيْرَة بلِ الصَّغِيْرة أَيْضًا كافِر! وأَنَّه لا واسِطَة بَيْن الإِيْمَان والكُفْر.

وَاللهُ تَعَالىٰ ﴿لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُوْن ذٰلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ مِنَ الصَّغَائِرِ وَالكَبَائِرِ.

وَيَجُوْزُ العِقَابُ عَلَى الصَّغِيْرَةِ، وَالعَفْوُ عَنِ الكَبِيْرَةِ إِذَا لَمْ تَكُنْ عَنْ اِسْتِحْلالٍ، وَالاسْتِحْلالُ كُفْرٌ.

وَالشَّفَاعَةُ ثَابِتَةٌ لِلرُّسُلِ وَالأَخْيَارِ فِيْ حَقِّ أَهْلِ الكَبَائِرِ، وَأَهْلُ

بَيَانُ أَنَّ اللهَ يَغْفِرُ مَا دُوْنَ الشِّرْكِ مِنَ الْكَبَائِرِ وَالصَّغَائِرِ

(وَاللهُ تَعَالىٰ لايَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ) بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِيْنَ، (وَيَغْفِرُ مَا دُوْنَ ذٰلِكَ) أَيْ: ما سِوَى الشِّرْك (لِمَنْ يَشَاءُ مِنَ الصَّغَائِرِ وَالْكَبَائِرِ) مَعَ التَّوْبَة أَوْ بِدُوْنِهَا، لِقَوْلِهِ تَعَالىٰ: ﴿إِنَّ اللهَ لايَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُوْنَ ذٰلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وقَوْلِهِ تَعَالىٰ: ﴿لَاتَقْنَطُوْا مِنْ رَحْمَةِ اللهِ إِنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنُوْبَ جَمِيْعًا﴾ [الزمر: ٥٣].

(وَيَجُوْزُ الْعِقَابُ) أَيْ: لايَلْزَم، وَلايَمْتَنِع (عَلَى الصَّغِيْرَةِ)، سَوَاء اِجْتَنَبَ مُرْتَكِبُهَا الْكَبِيْرَةَ أَمْ لا، لِدُخُوْلِهَا تَحْتَ قَوْلِهِ تَعَالىٰ: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُوْنَ ذٰلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء:٤٨]؛ وَلايَلْزَم، وَلايَمْتَنِع (الْعَفْوُ عَنِ الْكَبِيْرَةِ إِذَا لَمْ تَكُنْ عَنِ اسْتِحْلالٍ، وَالاسْتِحْلالُ كُفْرٌ) لِمَا فِيْهِ مِنَ التَّكْذِيْب الْمُنَافِي لِلتَّصْدِيْق.

(وَالشَّفَاعَةُ) أَيْ: طَلَب التَّجَاوُز عَنْ ذَنْب العِبَاد (ثَابِتَةٌ لِلرُّسُل) أَيْ: للرُّسُل والأَنْبِيَاء، عَلىٰ سَبِيْل عُمُوْم المَجَاز، (وَالأَخْيَارِ) وهُمُ المَلائِكَة والشُّهَدَاء والصُّلَحَاء (فِيْ حَقِّ أَهْلِ الْكَبَائِرِ) بِالأَحَادِيْثِ الْمَشْهُوْرَةِ، كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلام: "شَفَاعَتِيْ لأَهْلِ الْكَبَائِر مِنْ أُمَّتِيْ". [الحاكم: ١- ١٣٩، والتِّرمذي: ٢٤٣٥، وابنُ حبّان: ٦٤٣٤ عنْ أنس]؛ وأَمَّا نَفْيُ الشَّفَاعَة فِيْ قَوْلِه تَعَالىٰ: ﴿وَلا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾ [البقرة: ٤٨]، فَهُوَ مَخْصُوْص بالكُفَّار.

(وَأَهْلُ الْكَبَائِرِ مِنَ الْمُؤْمِنِيْنَ لا يُخَلَّدُوْن فِي النَّارِ) وَإِنْ مَاتُوْا مِنْ غَيْر تَوْبَة، لِقَوْلِهِ تَعَالىٰ: ﴿فَمَنْ يَّعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَّرَهُ﴾ [الزلزال:٧]؛ وَنَفْسُ الإِيْمَان عَمَلُ خَيْر، لايُمْكِن أَنْ يَرٰى جَزَاءهُ قَبْلَ دُخُوْل النَّار، ثُمَّ يُدْخَل النَّار، لأَنَّهُ بَاطِل بِالإِجْمَاع؛ فَتَعَيَّنَ

الكَبَائِرِ مِنَ المؤمِنِيْنَ لا يَخْلُدُوْنَ فِيْ النَّارِ.

الخُرُوْجِ مِنَ النَّارِ، وَلأنَّه لَوْ جُوْزِيَ لَزِم دُخُوْلُه فِيْ الجنَّة، وَلَوْ دَخَل فِيْ الجنَّة كَانَ خَالِدًا فِيْهَا، فَلَمْ يَدْخُل النَّار، لأنَّ الخُلُوْد فِيْ النَّارِ مُخْتَصٌّ بِالكَافِرِيْن.

بَحْث الإيْمَان والرِّسَالة

وَالإيْمَانُ: هُوَ التَّصْدِيْقُ بِمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللهِ تَعَالىٰ، وَالإقْرَارُ بِهِ. فَأَمَّا الأَعْمَالُ: فَهِيَ تَتَزَايَدُ فِيْ نَفْسِهَا؛ وَالإيْمَانُ لا يَزِيْدُ وَلا يَنْقُصُ.

الإيْمَان وحَقِيْقَتُه

(وَالإِيْمَانُ) فِي اللُّغَة: التَّصْدِيْق، أَيْ: إِذْعَان حُكْم الْمُخْبِر وَقُبُوْلُه وَجَعْلُه صَادِقًا؛ وَفِي الشَّرْع: (هُوَ التَّصْدِيْقُ بِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُوْلُ ﷺ) أَيْ: تَصْدِيْقُ النَّبِيِّ ﷺ بِالْقَلْب فِيْ جَمِيْعِ مَا عُلِمَ بِالضَّرُوْرَة مَجِيْئُهُ بِهِ مِنْ عِنْد اللهِ تَعَالىٰ إِجْمَالاً، ومعْنىٰ قولِهم: بِالضَّرُوْرَة أَيْ: مِن غَيْر اسْتِدْلال، كالمَسْمُوْع مِن فِيْ رَسُوْل اللهِ ﷺ، وَالمَنْقُوْلِ عَنْه بالتَّوَاتُر، كالقُرْآن والصَّلَوَات الخَمْس وغَيْرِهما؛ (وَالإِقْرَارُ بِهِ) أَيْ: باللِّسَان، إِلاَّ أَنَّ التَّصْدِيْقَ رُكْنٌ لا يَحْتَمِل السُّقُوْط أَصْلًا، وَالإقْرَارَ قَدْ يَحْتَمِلُهُ، كَمَا فِيْ حَالَة الإكْرَاه.

الملحوظة: هٰذَا الَّذِيْ ذَكَرَهُ -مِنْ: أَنَّ الإيْمَان هُوَ التَّصْدِيْق وَالإِقْرَار- مَذْهَبُ بَعْض الْعُلَمَاء، وَهُوَ إِخْتِيَارُ الإمَام شَمْس الأَئِمَّة وَفَخْر الإِسْلام رحمهما الله، وَذَهَبَ جُمْهُوْر الْمُحَقِّقِيْن إِلىٰ: أَنَّهُ هُوَ التَّصْدِيْق بِالْقَلْب، وَإِنَّمَا الإقْرَار شَرْطٌ لإِجْرَاء الأَحْكَامِ فِي الدُّنْيا.

زِيَادَة الإيْمَان ونُقْصَانهُ

(فَأَمَّا الأَعْمَالُ) أَيْ: الطَّاعَاتُ (فَهِيَ تَتَزَايَدُ فِيْ نَفْسِهَا) وَهِيَ غَيْرُ دَاخِلَة فِي الْإِيْمَان لِمَا مَرّ مِنْ: أَنَّ حَقِيْقَة الْإِيْمَان هُوَ التَّصْدِيْق؛ (وَالإِيْمَانُ) أَيْ: حَقِيْقَة الإِيْمَان (لا يَزِيْدُ وَلا يَنْقُصُ)، لأَنَّهُ التَّصْدِيْق الْقَلْبِي الَّذِيْ بَلَغ حَدَّ الجَزْم وَالإِذْعَان، وَهٰذَا لَا يُتَصَوَّر فِيْه زِيَادَة وَلَا نُقْصَان.

الملحُوْظة: وأَمَّا الآيَات الدَّالَّة عَلىٰ زِيَادَة الإيْمَان، كقَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال:٢] مَحْمُوْلَةٌ عَلىٰ أَنَّه كانَ يَزِيْد بِزِيَادَة مَا يَجِب بِهِ الإيْمَان، كمَا رُوِي عَنْ ابْنِ عَبَّاس: "إِنَّ أَوَّل مَا آتَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ التَّوْحِيْد، فَلَمَّا آمَنُوْا بِاللهِ وَحدَه أُنْزِل الصَّلوٰة والزَّكاة، ثُمَّ الحَجُّ ثمَّ الجِهَاد؛ فَازْدَادُوا إِيْمَانا إِلىٰ إِيْمَانِهم"؛ وهٰذَا لا يُتَصَوَّر فِيْ غَيْرِ عَصْر النَّبِيِّ ﷺ، لأَنَّ الدِّيْن قَدْ كَمُل.

وَالإِيْمَانُ وَالإِسْلامُ وَاحِدٌ.

وَإِذَا وُجِدَ مِنَ العَبْدِ التَّصْدِيْقُ وَالإِقْرَارُ، صَحَّ لَهُ أَنْ يَقُوْلَ: "أَنَا مُؤْمِنٌ حَقًّا"، وَلا يَنْبَغِي أَنْ يَقُوْلَ: "أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى".

وَالسَّعِيْدُ قَدْ يَشْقَى، وَالشَّقِيُّ قَدْ يَسْعَدُ، وَالتَّغَيُّرُ يَكُوْنُ عَلَى السَّعَادَةِ وَالشَّقَاوَةِ، دُوْنَ الإِسْعَادِ وَالإِشْقَاءِ، وَهُمَا مِنْ صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى، وَلا تَغَيُّرَ عَلَى اللهِ، وَلا عَلَى صِفَاتِهِ.

* * *

بَيَانُ: أَنَّ الإِيْمَان وَالإِسْلام وَاحِد

(وَالإِيْمَانُ وَالإِسْلَامُ وَاحِدٌ) لأَنَّ الإِسْلَامَ: هُوَ الخُضُوْع وَالانْقِيَادُ -بِمَعْنَى قُبُوْل الأَحْكَام وَالإِذْعَان بِهَا-، وَذٰلِكَ حَقِيْقَة التَّصْدِيْق عَلَى مَا مَرَّ؛ فَكلّ مُؤْمِن مُسْلِم، وَكُلّ مُسْلِم مُؤْمِنٌ؛ خِلافا لِبَعْض عُلَمَاء الحَدِيْث، فَإِنَّهُمْ ذَهَبُوْا إِلَى: أَنَّ كُلّ مُسْلِم مُؤْمِن، وَلَيْسَ كُلّ مُؤْمِنٍ مُسْلِمًا؛ فَالمُسْلِمُ عِنْدَهم خَاصٌّ، والمُؤْمِن عَامٌّ.

(وَإِذَا وُجِدَ مِنَ الْعَبْدِ التَّصْدِيْقُ وَالإِقْرَارُ صَحَّ لَهُ أَنْ يَقُوْلَ: أَنَا مُؤْمِنٌ حَقًّا) لِتَحَقُّق الإِيْمَان عَنْهُ؛ (وَلاَيَنْبَغِي أَنْ يَقُوْلَ: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ الله تَعَالَى) لِمَا أَنَّ الاسْتِثْنَاء يُوْهِم بِالشَّكِّ؛ وَالشَّكُّ كُفْر لَامحَالَة؛ وَلِهٰذَا قَالَ: "لا يَنْبَغِي"، دُوْنَ أَنْ يَقُوْلَ: "لايَجُوْزُ".

(وَالسَّعِيْدُ) الَّذِي عَلِم اللهُ تَعالَى: أَنْ يُخْتَمَ لَهُ بالسَّعَادَة (قَدْ يَشْقَى)، بِأَنْ يَرْتَدَّ بَعْدَ الإِيْمَان -نَعُوْذُ بِاللهِ مِنْ ذٰلِكَ-، (وَالشَّقِيُّ قَدْ يَسْعَدُ) بِأَنْ يُؤْمِن بَعْدَ الْكُفْر.

(وَالتَّغَيُّرُ يَكُوْنُ عَلَى السَّعَادَةِ وَالشَّقَاوَةِ، دُوْنَ الإِسْعَادِ وَالإِشْقَاءِ) لأَنَّ الله تَعَالَى مَوْصُوْف أَزَلا وأَبَدًا بـ:إِسْعَاد المَرْء -وَقْتَ سَعَادَتِه-، وإِشْقَائِهِ -وَقْتَ شَقَاوتِه-، ولا تَبَدُّل فِيْه أَصْلا، وإِنَّمَا التَّبَدُّل فِي سَعَادَتِه وشَقَاوتِه؛ (وَهُمَا مِنْ صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى) لِمَا أَنَّ الإِسْعَادَ تَكْوِيْنُ السَّعَادَة، وَالإِشْقَاءَ تَكْوِيْنُ الشَّقَاوَة؛ (وَلاَتَغَيُّرَ عَلَى الله، وَلاَ عَلَى صِفَاتِهِ)، لِمَا مَرَّ مِنْ: أَنَّ الْقَدِيْمَ لايَكُوْنُ محَلاًّ لِلْحَوَادِث.

وَفِيْ إرْسَالِ الرُّسُلِ حِكْمَةٌ، وَقَدْ أَرْسَلَ اللهُ تَعَالَىٰ رُسُلاً مِنَ الْبَشَرِ إِلَى الْبَشَرِ مُبَشِّرِيْنَ وَمُنْذِرِيْنَ، وَمُبَيِّنِيْنَ لِلنَّاسِ مَايَحْتَاجُوْنَ إِلَيْهِ مِنْ أُمُوْرِ الدِّيْنِ وَالدُّنْيَا، وَأَيَّدَهُمْ بِالمعْجِزَاتِ النَّاقِضَاتِ لِلْعَادَاتِ.

* * *

وَأَوَّلُ الأَنْبِيَاءِ آدَمُ، وَآخِرُهُمْ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِمَا السَّلامُ.

النُّبُوَّة والرِّسَالة

وَلمَّا فَرَغ مِن الإلٰهيَّات وأَحْوَال الآخِرَة، شَرَع فِيْ النُّبُوَّة والأحْوال المتَعلِّقَة بإرْسَال الرُّسُل، فقَال: (وَفِيْ إرْسَال الرُّسُلِ حِكْمَةٌ) أيْ: مَصْلَحَةٌ وَعَاقِبَةٌ حَمِيْدَةٌ، وفِيْ قَوْله: "حِكْمَة" إشَارة إلىٰ أنَّ الإرْسَال واجِبٌ لمَا فِيْه مِن الحِكَم والمَصَالِح، لا بمَعْنى الوُجُوْب عَلىٰ الله، كمَا زَعَمَت المُعْتَزلة؛ فإنَّه باطِل!.

(وَقَدْ أَرْسَلَ اللهُ تَعَالىٰ رُسُلاً مِنَ الْبَشَرِ إِلَى الْبَشَرِ مُبَشِّرِيْنَ) لأَهْلِ الإِيْمَان وَالطَّاعَة بَالجَنَّة وَالثَّوَاب، ليَسْتَأْنِس الأمَّة برَسُوْلها، وهٰذا فِيْ الغَالِب؛ وإلا فالمَذْهب: أَنَّ محمَّدًا ﷺ مَبْعُوْث إِلَى الثَّقَلَين، (وَمُنْذِرِيْنَ) لأَهْلِ الْكُفْر وَالْعِصْيَان بِالنَّارِ وَالْعِقَاب، (وَمُبَيِّنِيْنَ لِلنَّاسِ مَايَحْتَاجُوْن إِلَيْهِ مِنْ أُمُوْرِ الدُّنْيَا وَالدِّيْنِ).

اَلْمُعْجِزَاتُ

(وَأَيَّدَهُمْ) أيْ: الأَنْبِيَاء وَالرُّسُل (بِالْمُعْجِزَاتِ النَّاقِضَاتِ لِلْعَادَاتِ)، والمُعْجزَاتُ جَمْع مُعْجِزَة، وَهِيَ: أَمْرٌ يَظْهَر بِخِلَاف الْعَادَة عَلىٰ يَدِ مُدَّعِي النُّبُوَّة عِنْد تَحَدِّي الْمُنْكِرِيْن ومُعَارَضَتِهِم عَلىٰ وَجْهٍ يُعْجِز الْمُنْكِرِيْنَ عَنِ الإتْيان بِمِثْلِه.

المَلْحُوْظة: اعْلمْ! أَنَّ كُلَّ فِعْل تَكَرَّر صُدُوْرُه عَن الصَّانِع سُبْحانَه فهوَ مَنْسُوْب إِلَى العَادَة الإلٰهِيَّة، ثمَّ إنْ ظَهر فِعْلٌ عَلىٰ خِلافِه فهُوَ خَارِق للعَادَة.

الأَنْبِيَاء ومَكَانَتُهُمْ

(وَأَوَّلُ الأَنْبِيَاءِ آدَمُ، وآخِرُهُمْ مُحَمَّدٌ -عَلَيْهِمَا السَّلامُ-؛ وَقَدْ رُوِيَ بيَانُ عَدَدِهِمْ فِيْ بَعْضِ الأَحَادِيثِ) كَمَا رُوِيَ عَنْ أَبِيْ أُمَامَة قَالَ: قَالَ أَبُوْ ذَرّ: قُلْتُ يَارَسُوْل الله! كَمْ

وَقَدْ رُوِيَ بَيَانُ عَدَدِهِمْ فِيْ بَعْضِ الأَحَادِيْثِ؛ وَالأَوْلَى أَنْ لا يُقْتَصَرَ عَلَى عَدَدٍ فِيْ التَّسْمِيَةِ؛ فَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾.

وَلا يُؤْمَنُ فِيْ ذِكْرِ العَدَدِ أَنْ يَدْخُلَ فِيْهِمْ مَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ، أَوْ يَخْرُجَ مِنْهُمْ مَنْ هُوَ فِيْهِمْ.

وَكُلُّهُمْ كَانُوْا مُخْبِرِيْنَ مُبَلِّغِيْنَ عَنِ اللهِ تَعَالَى، صَادِقِيْنَ نَاصِحِيْنَ.

وَأَفْضَلُ الأَنْبِيَاءِ: مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ السَّلامُ.

* * *

عِدَّةَ الأَنْبِيَاءِ؟ قَالَ: "مِائَةُ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُوْنَ أَلْفًا، الرُّسُلُ مِنْ ذٰلِكَ مِأة وخَمْسَة عَشَرَ جَمًّا غَفِيْرًا". [أحمد عنْ أَبِي أُمَامَةَ: ٥- ٢٦٥، وابن حبّان: ٣٦١]

(وَالأَوْلَى أَنْ لاَ يُقْتَصَرَ عَلَى عَدَدٍ فِي التَّسْمِيَةِ، فَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿مِنْهُمْ مَّنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ، وَمِنْهُمْ مَّنْ لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر:٧٨]، وَلاَيُؤْمَنُ فِيْ ذِكْرِ الْعَدَدِ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِمْ مَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ) إِنْ ذُكِرَ عَدَدٌ أَكْثَرُ مِنْ عَدَدِهِمْ، (أَوْ يَخْرُجَ مِنْهُمْ مَنْ هُوَ فِيْهِمْ) إِنْ ذُكِرَ عَدَد أَقَلّ مِنْ عَدَدِهِمْ.

عِصْمَة الأَنْبِيَاء وَالخِلاف فِيْهِ

(وَكُلُّهُمْ كَانُوْا مُخْبِرِيْنَ مُبَلِّغِيْنَ عَنِ اللهِ تَعَالَى) لأَنَّ هٰذَا مَعْنَى النُّبُوَّة والرِّسَالَة، (صَادِقِيْنَ نَاصِحِيْنَ) لِلْخَلْقِ لِئَلاَّ تَبْطُلَ فَائِدَةُ الْبِعْثَة وَالرِّسَالَة.

(وَأَفْضَلُ الأَنْبِيَاءِ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ السَّلام) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ الآيَة، وَلاشَكَّ أَنَّ خَيْرِيَّة الأُمَّة بِحَسَبِ كَمَالِهِمْ فِي الدِّيْنِ، وَذٰلِكَ تَابِع لِكَمَال نَبِيِّهِم الَّذِيْ يَتَّبِعُوْنَهُ.

١- وَالملائِكَةُ: عِبَادُ اللهِ تَعَالىٰ عَامِلُوْنَ بِأمْرِهِ، وَلا يُوْصَفُوْنَ بِذُكُوْرَةٍ وَلا أُنُوْثَةٍ.

٢- وَلِلّٰهِ تَعَالىٰ كُتُبٌ أَنْزَلَهَا عَلىٰ أَنْبِيَائِهِ، وَبَيَّنَ فِيْهَا أَمْرَهُ وَنَهْيَهُ، وَوَعْدَهُ وَوَعِيْدَهُ.

* * *

وَالمِعْرَاجُ لِرَسُوْلِ اللهِ -عَلَيْهِ السَّلامُ- فِيْ اليَقْظَةِ بِشَخْصِهِ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ إِلىٰ مَا شَاءَ اللهُ تَعَالىٰ مِنَ العُلىٰ حَقٌّ.

المَلْحُوْظة: أمّا الاسْتِدْلالُ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلام: "أَنَا سَيِّد وُلْدِ آدَمَ، وَلا فَخْرَ" -[الترمذي عن أبي سعيد: ٣١٤٨]- فَضَعِيفٌ؛ لأَنَّهُ لايَدُلُّ عَلىٰ كَوْنِهِ أَفْضَلَ مِنْ آدَمَ؛ بَلْ يَدُلُّ عَلىٰ كَوْنِهِ أَفْضَل مِنْ أَوْلادِهِ؛ نَعَمْ! وفِيْهِ: "... وَمَا مِنْ نَبِيٍّ يَوْمَئِذٍ آدَمُ فَمَنْ سِوَاه إلاَّ تَحْت لِوَائِيْ..."، وهٰذَا يَدُل دَلالَة واضِحَة عَلى تَقْدِيْمه عَلى آدم عَلَيْه السَّلام. [أيضا]

الملحوظتان فِيْ الملٰئكة والكتُب

١- الإِيْمَانُ بِالْمَلائِكَةِ؛ (وَالْمَلائِكَةُ عِبَادُ اللهِ تَعَالىٰ عَامِلُوْنَ بِأَمْرِهِ) لِقَوْلِهِ تَعَالىٰ: ﴿وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُوْنَ﴾ [الأنبياء:٢٧]؛ ويُرِيْد المُصَنِّف أَنَّ المَلائِكَة مَعْصُوْمُوْن، وقَدْ اخْتَلَف فِيْ عِصْمَتِهِم، والمُخْتَار: أَنَّهُمْ مَعْصُوْمُوْن عَنْ كلّ مَعْصِيَة؛ (وَلاَ يُوْصَفُوْنَ بِذُكُوْرَةٍ وَلا أُنُوْثَةٍ) إِذْ لَمْ يَرِدْ بِذٰلِكَ نَقْل، وَلا دَلَّ عَلَيْهِ عَقْل.

٢- اَلإِيْمَانُ بِالْكُتُب السَّمَاوِيَّة؛ (وَلِلّٰهِ تَعَالىٰ كُتُبٌ أَنْزَلَهَا عَلىٰ أَنْبِيَائِهِ، وبَيَّنَ فِيْهَا أَمْرَهُ وَنَهْيَهُ، وَوَعْدَهُ وَوَعِيْدَهُ) وَكُلُّهَا كَلاَم الله تَعَالىٰ؛ وَالْكُتُب قَدْ نُسِخَتْ بِالْقُرْآن تِلاوَتُهَا وَكِتَابَتُهَا وَبَعْضُ أَحْكَامِهَا.

خَاتِمَة بَحْث النُّبُوَّة وَالرِّسَالَة

(وَالْمِعْرَاجُ لِرَسُوْلِ الله -عَلَيْهِ السَّلام- فِي الْيَقْظَةِ، بِشَخْصِهِ) أَيْ: بِجَسَده، لا بالرُّوْح

فَقَطْ (إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ إِلَى مَا شَاءَ اللهُ تَعَالَى مِنَ الْعُلَى) -أَيْ: مِن الجَنَّة وَالْكُرْسِيِّ والعَرْش- (حَقٌّ) أيْ: ثَابِت بِالخَبَرِ الْمَشْهُوْرِ، حَتَّى أَنَّ مُنْكِرَهُ يَكُوْن مُبْتَـدِعًا؛ وَ الإِسْرَاءُ -وَهُوَ مِنَ الْمَسْجِدِ الحَرَام إِلَى المَسْجِد الأَقْصَى- قَطْعِيٌّ، ثَبَتَ بِالْكِتَاب؛ وَالْمِعْـرَاجُ مِـنَ الأَرْض إِلَى السَّمَاء مَشْهُوْرٌ، وَمِنَ السَّمَاء إِلَى الجَنَّة أَوْ إِلَى الْعَرْش أَوْ غَيْر ذٰلِكَ آحَادٌ. ثُمَّ الصَّحِيْحُ أَنَّـهُ عَلَيْهِ السَّلام إِنَّمَا رَأَى رَبَّهُ بِفُؤَادِهِ لا بِعَيْنِه، مَعَ أَنَّ المِعْرَاج كَانَ للرُّوْح والجَسَد جَمِيْعا.

الخَاتِمَة

في الوِلايَة والخِلافَة والإمَامَة

وَكَرَامَاتُ الأَوْلِيَاءِ حَقٌّ، فَتَظْهَرُ الكَرَامَةُ عَلىٰ طَرِيْقِ نَقْضِ العَادَةِ لِلْوَلِيِّ مِنْ:

قَطْعِ المَسَافَةِ البَعِيْدَةِ فِيْ المدَّةِ القَلِيْلَةِ؛ وَظُهُوْرِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ، وَاللِّبَاسِ عِنْدَ الحَاجَةِ؛ وَالمشْيِ عَلَى الماءِ؛ وَالطَّيَرَانِ فِيْ الهوَاءِ؛ وَكَلَامِ

بحثُ الوِلايَة والكرَامة

(وَكَرَامَاتُ الأَوْلِيَاءِ حَقٌّ) وَالوَلِيُّ: هُوَ العَارِف بِاللهِ تَعَالىٰ وَصِفَاتِهِ -حَسَب مَا يُمْكِن-، المُوَاظِبُ عَلَى الطَّاعَات، المُجْتَنِبُ عَنِ المَعَاصِي، -حَتّٰى أَنَّه يَخْرُج عَن الوِلايَة بالكَبِيْرَة وإصْرَارِ الصَّغِيْرَة-، المُعْرِضُ عَنِ الانْهِمَاك والاسْتِغْرَاق فِيْ اللَّذَّات وَالشَّهَوَات؛ أَمَّا الاجْتِنَاب عَنْ كُلِّ مَا يُلَذُّ ويُشْتَهٰى فَلَيْس مِن الطَّرِيْقَة المحَمَّدِيَّة، بَلْ مِن فِعْل رُهْبَان النَّصارىٰ واليَهُوْد، وقدْ صَحَّ النَّهْيُ عنه فِيْ الأَحَادِيْث.

وَكَرَامَتُه: ظُهُوْر أَمْر خَارِق لِلْعَادَة مِنْ قِبَلِه، غَيْرَ مُقَارِن لِدَعْوَى النُّبُوَّة؛ فَمَا لايَكُوْن مَقْرُوْنا بالإِيْمَان والعَمَل الصَّالِح يَكُوْن اسْتِدْرَاجًا، كَطَيِّ الأَرْض لإبْلِيْس، ومَا يَكُوْن مَقْرُوْنا بدَعْوَى النُّبُوَّة يَكُوْن مُعْجِزَة.

(فَتَظْهَرُ الكَرَامَةُ عَلَىٰ طَرِيقِ نَقْضِ العَادَةِ) أَيْ: خَارِق للعَادَة (لِلْوَلِيِّ مِنْ: قَطْعِ المَسَافَةِ البَعِيْدَةِ فِيْ المُدَّةِ القَلِيْلَةِ) كإِتْيَان صَاحِب سُلَيْمَان -آصِف بْنِ بَرْخِيا عَلَى القَوْل الأَشْهَر- بعَرْش بِلْقِيْس قَبْل ارْتِدَاد طَرْف النَّظَر مَع بُعْد مَسَافَة مَسِيْرَة شَهْرَيْن؛ (وَ) مِنْ: (ظُهُوْرِ الطَّعَامِ وَالشَّرَاب) عنْدَ الحَاجَة، كَمَا فِيْ حَقِّ مَرْيَم، فإِنَّه ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا المِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا، قَالَ يَامَرْيَمُ! أَنىّٰ لَكِ هٰذَا؟ قَالَتْ: هُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ﴾ [آل عمران: ٣٧]؛ (وَاللِّبَاسِ عِنْدَ الحَاجَةِ، وَالمَشْيِ عَلَى المَاء) كَمَا نُقِل عَنْ كَثِيْر مِن الأَوْلِيَاء، فرُوِي أَنَّه كانَ للشَّيْخ أَحْمَد بن خَضْرُوَيْه أَلْفُ مُرِيْد يَمْشُوْن عَلَى المَاء، ويَطِيْرُوْن عَلَى

الجَمَادِ وَالعَجْمَاءِ، وَانْدِفَاعَ المتَوَجِّهِ مِنَ البَلاءِ، وَكِفَايَةِ المهِمِّ عَنِ الأَعْدَاءِ، وَغَيْرِ ذٰلِكَ مِنَ الأَشْيَاءِ.

وَيَكُوْنُ ذٰلِكَ مُعْجِزَةً لِلرَّسُوْلِ الذِيْ ظَهَرَتْ هٰذِهِ الكَرَامَةُ لِواحِدٍ مِنْ أُمَّتِهِ؛ لأَنَّهُ يَظْهَرُ بِهَا أَنَّهُ وَلِيٌّ.

وَلَنْ يَكُوْنَ وَلِيًّا إلاَّ وَأَنْ يَكُوْنَ مُحِقًّا فِيْ دِيَانَتِهِ؛ وَدِيَانَتُهُ: الإِقْرَارُ بِرِسَالَةِ رَسُوْلِهِ.

* * *

الهَوَاء، (وَالطَّيَرَان فِيْ الهَوَاءِ) كَمَا نُقِل عَنْ لُقْمَان السَّرَخْسِيْ وغَيْرِهِ؛ (وَكَلَامِ الجَمَادِ) كمَا رُوِي: أنَّـه كانَ بَـيْن يَـدَيْ سَـلْمَان وأبِيْ الدَّرْدَاء قَصْـعَة، فَسَـبَّحَتْ وسَـمِعا تَسْـبِيْحَها (وَالعَجْمَاءِ) كمَا تَكَلَّم الكَلْب لأَصْحَاب الكَهْف، وقَالَ: "لاتَطْرُدُوْنِّي، فإنِّي أُحِبُّ أوْلِيَاء اللهِ"؛ (وَانْدِفَاعِ المُتَوَجِّه مِنَ البَلاء وَكِفَايَة المُهِمِّ عَنِ الأَعْدَاء)، كمَا قَال عُمَر -وَهوَ عَلَى المِنبَر فِيْ المَدِيْنَة- لأَمِيْر جَيْشِهِ -وَهوَ فِيْ مَوْضِع نَهَاوَنْد: "يَا سَارِيَةُ! الجَبَلَ"-؛ وكَجَرَيَان النِّيْل بِكِتَاب عُمَر (وَغَيْرِ ذٰلِكَ مِنَ الأَشْيَاءِ).

(وَيَكُوْنُ ذٰلِكَ) أيْ: ظُهُوْر خَوَارِق العَادَات مِن الوَلِي (مُعْجِـزَةً لِلرَّسُـوْلِ الَّذِيْ ظَهَرَتْ هٰذِهِ الكَرَامَةُ لِوَاحِدٍ مِنْ أُمَّتِهِ؛ لأَنَّهُ يَظْهَرُ بِهَا) أيْ: بِتِلْكَ الكَرَامَة (أَنَّهُ وَلِيٌّ)؛ (ولَنْ يَكُوْنَ وَلِيًّا إلاَّ وأَنْ يَكُوْنَ مُحِقًّا فِيْ دِيَانَتِهِ)؛ (وَدِيَانَتُهُ: الإقْرَارُ) بِالقَلْب وَاللِّسَان (بِرِسَالَةِ رَسُوْلِهِ) مَعَ الطَّاعَة لَهُ فِيْ أَوَامِرِهِ وَنَوَاهِيْه.

فالحَاصِل: أنَّ الأَمْر الخَارِق للعَادَة "مُعْجِزَةٌ" بالنِّسْبَة إلَى النَّبِيِّ ﷺ، سَوَاء ظَهَر مِن قِبَلِه أوْ مِن قِبَل آحَاد أُمَّتِه؛ و"كَرَامَةٌ" بالنِّسْبَة إلَى الوَلِيِّ.

وَأَفْضَلُ البَشَرِ بَعْدَ نَبِيِّنَا أَبُوْبَكْرٍ الصِّدِّيْقُ ﷺ، ثُمَّ عُمَرُ الفَارُوْقُ ﷺ، ثُمَّ عُثْمَانُ ذُوْ النُّوْرَيْنِ ﷺ، ثُمَّ عَلِيٌّ المُرْتَضىٰ ﷺ؛ وَخِلافَتُهُمْ عَلىٰ هٰذَا التَّرْتِيْبِ أَيْضًا.

وَالخِلافَةُ ثَلٰثُوْنَ سَنَةً، ثُمَّ بَعْدَهَا مُلْكٌ وَإِمَارَةٌ.

* * *

وَالمسْلِمُوْنَ لابُدَّ لَهُمْ مِنْ إِمَامٍ: يَقُوْمُ بِتَنْفِيْذِ أَحْكَامِهِمْ، وَإِقَامَةِ حُدُوْدِهِمْ، وَسَدِّ ثُغُوْرِهِمْ، وَتَجْهِيْزِ جُيُوْشِهِمْ، وَأَخْذِ صَدَقَاتِهِمْ، وَقَهْرِ المتَغَلِّبَةِ والمتَلَصِّصَةِ، وَقُطَّاعِ الطَّرِيْقِ، وَإِقَامَةِ الجُمَعِ وَالأَعْيَادِ، وَقَطْعِ

بحثُ الخلافة

الخُلَفَاء الأَرْبَعَة عَلىٰ تَرْتِيْب الخِلافَة: (وَأَفْضَلُ الْبَشَرِ بَعْدَ نَبِيِّنَا) سِوىٰ عِيْسٰى (أَبُوْ بَكْرٍ الصِّدِّيْقُ ﷺ، ثُمَّ عُمَر الْفَارُوْقُ ﷺ، ثُمَّ عُثْمَانُ ذُو النُّوْرَيْنِ ﷺ، ثُمَّ عَلِيٌّ الْمُرْتَضىٰ ﷺ؛ وَخِلافَتُهُمْ:) أَيْ: نِيَابَتُهُم عَنِ الرَّسُوْل فِيْ إِقَامَة الدِّيْن (عَلىٰ هٰذَا التَّرْتِيْبِ أَيْضًا)، يَعْنِيْ: أَنَّ الْخِلافَةَ بَعْدَ رَسُوْلِ اللهِ عَلَيْهِ السَّلام لأَبِيْ بَكْرٍ ﷺ، ثُمَّ لِعُمَر ﷺ، ثُمَّ لِعُثْمَان ﷺ، ثُمَّ لِعَلِيٍّ ﷺ؛ (وَالخِلافَةُ) الكامِلَةُ (ثَلٰثُوْنَ سَنَةً، ثُمَّ بَعْدَهَا مُلْكٌ وَإِمَارَةٌ)؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلام: "اَلْخِلاَفَةُ بَعْدِيْ ثَلٰثُوْنَ سَنَةً، ثُمَّ تَكُوْنُ مُلْكًا". [ابن حبّان عن سفينة: ٦٩٠٤]

الأَيِمَّة وفَرَائِضُهُمْ

(وَالْمُسْلِمُوْنَ لا بُدَّ لَهُمْ مِنْ: إِمَامٍ يَقُوْمُ بِتَنْفِيْذِ أَحْكَامِهِمْ، وإِقَامَةِ حُدُوْدِهِمْ، وَسَدِّ ثُغُوْرِهِمْ) أَيْ: حِفْظ أَطْرَاف دَارِ الإِسْلام المُلاصِقَة بدَار الحَرْب بالجُيُوْش (وَتَجْهِيْزِ جُيُوْشِهِمْ، وأَخْذِ صَدَقَاتِهِمْ، وَقَهْرِ الْمُتَغَلِّبَةِ) أَيْ الغَالِبِيْن بِلاحَقٍّ مِن الظَّلَمَة والغَاصِبِيْن (وَالْمُتَلَصِّصَةِ) أَيْ: السَّارِقِيْن المُبَالِغِيْن فِي السَّرِقَة (وَقُطَّاعِ الطَّرِيْقِ، وَإِقَامَةِ الجُمَعِ وَالأَعْيَادِ، وَقَطْعِ الْمُنَازَعَاتِ الْوَاقِعَة بَيْنَ الْعِبَادِ، وَقَبُوْلِ الشَّهَادَاتِ الْقَائِمَةِ عَلَى الْحُقُوْقِ، وَتَزْوِيْجِ الصِّغَارِ والصَّغَائِرِ الَّذِيْنَ

المنَازَعَاتِ الوَاقِعَةِ بَيْنَ العِبَادِ، وَقَبُوْلِ الشَّهَادَاتِ القَائِمَةِ عَلَى الحُقُوْقِ، وَتَزْوِيْجِ الصِّغَارِ وَالصَّغَائِرِ الَّذِيْنَ لاأَوْلِيَاءَ لَهُمْ، وَقِسْمَةِ الغَنَائِمِ وَنَحْوِ ذٰلِكَ.

* * *

ثُمَّ يَنْبَغِيْ أَنْ: يَكُوْنَ الإِمَامُ ظَاهِراً لا مُخْتَفِيًا، وَلامُنْتَظَرًا؛ وَيَكُوْنَ مِنْ قُرَيْشٍ؛ وَلا يَجُوْزُ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَلا يَخْتَصُّ بِبَنِيْ هَاشِمٍ وَأَوْلادِ عَلِيٍّ ﷺ.

وَلا يُشْتَرَطُ فِيْ الإِمَامِ أَنْ يَكُوْنَ مَعْصُوْمًا، وَلا أَنْ يَكُوْنَ أَفْضَلَ مِنْ أَهْلِ زَمَانِهِ.

لا أَوْلِيَاءَ لَهُمْ) مِن الأَقَارِب مَنْ يُدَبِّر أَمْرَهُمْ؛ (وَقِسْمَةِ الْغَنائِمِ وَنَحْوِ ذٰلِكَ) مِنَ الأُمُوْرِ الَّتِيْ لايَتَوَلَّاهَا آحَادُ الأُمَّة.

الإمَامَة وشَرَائِط الإمَام الأعْظَم

(ثُمَّ يَنْبَغِيْ أَنْ يَّكُوْنَ الإِمَامُ: ظَاهِرًا) لِيُرْجَع إِلَيْهِ، فَيَقُوْم بِالْمَصَالِح لِيَحْصُل مَا هُوَ الْغَرَض مِنْ نَصْب الإِمَام، (لَامُخْتَفِيًا) مِنْ أَعْيُن النَّاس (وَلَامُنْتَظَرًا خُرُوْجُهُ) عِنْدَ صَلاح الزَّمَان؛ (وَيَكُوْنُ مِن قُرَيْشٍ، وَلايَجُوزُ مِنْ غَيْرِهِمْ) يَعْنِيْ: يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُوْنَ الإِمَامُ قُرَيْشِيًّا، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلام: "الأَيِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ". [رَواه أَحمد عنْ أَنَس: ١٢٢٤٧، والحاكِم: ٦٩٦٢، والنَّسائي فِي الكبْرىٰ عنْ عَلي: ٥٩٤٢]؛ وَهٰذَا وَإِنْ كَانَ خَبَرًا وَاحِدًا، لٰكِنْ لَمَّا رَوَاهُ أَبُوْ بَكرٍ ﷺ مُحْتَجًّا بِهِ عَلَى الأَنْصَار، وَلَمْ يُنْكِرْهُ أَحَد، فَصَارَ مُجْمَعًا عَلَيْهِ.

(وَلايَخْتَصُّ بِبَنِي هَاشِمٍ، وَأَوْلَادِ عَلِيٍّ ﷺ) أَيْ لايُشْتَرَطُ أَنْ يَّكُوْنَ هَاشِمِيًّا أَوْ عَلَوِيًّا، لِمَا ثَبَتَ بِالدَّلائِل مِنْ: خِلافَة أَبِي بَكر وَعُمَر وَعُثْمَان -رِضْوَان اللهِ عَلَيْهِم أَجْمَعِيْن-، مَعَ أَنَّهُمْ لَمْ يَكُوْنُوْا مِنْ بَنِيْ هَاشِم، وَإِنْ كَانُوْا مِنْ قُرَيْش؛ (وَلَايُشْتَرَطُ فِي الإِمَام أَنْ يَكُوْنَ مَعْصُوْمًا) لِثُبُوْت إِمَامَة أَبِي بَكرٍ ﷺ مَعَ عَدَم الْقَطْع بِعِصْمَتِهِ.

وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُوْنَ: مِنْ أَهْلِ الوِلَايَةِ المطْلَقَةِ الْكَامِلَة، سَائِسًا قَادِرًا عَلىٰ تَنْفِيْذِ الأَحْكَامِ، وَحِفْظِ حُدُوْدِ دَارِ الإِسْلامِ، وَإِنْصَافِ المظْلُوْمِ مِنَ الظَّالِمِ.

وَلا يَنْعَزِلُ الإِمَامُ بِالفِسْقِ وَالجَوْرِ.

* * *

الملْحُوْظة: الفَرْق بَيْنَ العِصْمَة والحِفَاظة: أَنَّ العِصْمَةَ مَلَكَةٌ تَمْنَع العَبْـدَ مِـنْ إِرْتِكَاب المَعْصِيَة؛ والحِفَاظةُ: عَدَمُ إِرْتِكاب المَعْصِيَة عَادَة؛ ولٰكِن يُمْكِن أَحْيَانًا أَنْ يَرْتَكِبَ المَعْصِيَة؛ وفي تُحفَة المُرِيْد: العِصْمَة لُغَةً: مُطلَق الحِفْظ، واصْطِلاحاً: حِفْظ اللهِ للمَكَلَّف مِنَ الذَّنب مَعَ اسْتِحَالَة وُقُوْعِه.

(وَلا) يُشْتَرَطُ فِي الإِمَام (أَنْ يَكُوْنَ أَفْضَلَ مِنْ أَهْلِ زَمَانِهِ) لأَنَّ المُسَـاوِيَ -فِي الْفَضِيْلَة، بَلِ الْمَفْضُـوْلَ الأَقَـلَّ عِلْمًـا وَعَمَـلًا- رُبَّمَـا كَانَ أَعْـرَفَ بِمَصَـالِحِ الإِمَامَـة وَمَفَاسِدِهَا، وَأَقْدَرَ عَلَى الْقِيَام بِمَوَاجِبِهَا؛ خِلافًا للشِّيْعَة، وغَرَضُهُمْ: إِبْطَال خِلافَة مَنْ عَدا الأَئِمَّة الإِثْنَيْ عَشَر.

(وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُوْنَ مِنْ أَهْلِ الْوِلَايَةِ الْمُطْلَقَة الْكَامِلَة)، أَيْ: مُسْلِمًا حُرًّا ذَكَرًا عَاقِلًا بَالِغًا؛ (سَائِسًا) أَيْ: مَالِكًا لِلتَّصَرُّف فِيْ أُمُوْرِ الْمُسْلِمِيْنَ بِقُوَّة رَأْيِهِ وَرَوِيَّتِـهِ، وَمَعُوْنَـة بَأْسِهِ وَشَوْكَتِهِ؛ (قَادِرًا) بِعِلْمِهِ، وَعَدْلِهِ، وَكِفَايَتِهِ، وإِصَابَة رَأْيِه فِيْ المُعَـامَلات، وَشُـجَاعَتِهِ، وهٰذا شَرط عِنْدَ الأَكْثَر، (عَلىٰ تَنْفِيْذِ الأَحْكَام) كحَدِّ الزِّنَا والسَّرِقَة والقَذْف عَلىٰ كُلِّ خَسِيْس وشَرِيْف (وحِفْظِ حُدُوْدِ دَارِ الإِسْلاَمِ، وَإِنْصَافِ الْمَظْلُوِمِ مِنَ الظَّالِمِ)، إِذِ الإِخْـلال بِهٰـذِهِ الأُمُوْر مُخِلٌّ بِالْغَرَض مِنْ نَصْبِ الإِمَام.

(وَلاَ يَنْعَزِلُ الإِمَامُ بِالْفِسْقِ) أَيْ: الْخُرُوْجِ عَنْ طَاعَة الله تَعَالىٰ، (وَالْجَوْرِ) أَيْ: الظُّلْمِ عَلىٰ عِبَاد الله تَعَالىٰ؛ لأَنَّ العِصْمَة لَيْسَت بِشَرْط للإِمَامَة ابْتِداءً، فَبَقَـاءً أَوْلىٰ، ولأَنَّ فِيْ عَزْلِه إِضْطِرَابًا وفِتْنَةً.

العَقَائِد المُتَفَرِّقَة المُخْتَلِفَة

١- وَتَجُوْزُ الصَّلوٰةُ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ، وَيُصَلِّي عَلىٰ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ.

٢- وَنَكُفُّ عَنْ ذِكْرِ الصَّحَابَةِ ﷺ إلاَّ بِخَيْرٍ.

٣- وَنَشْهَدُ: بِالجَنَّةِ للعَشْرَةِ المُبَشَّرَةِ الَّذِيْنَ بَشَّرَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ

المَسَائِل المُتَفَرِّقَة المُخْتَلَفَة

العَقِيْدَة الأُوْلىٰ: الصَّلاةُ خَلْف الأَئِمَّة وعَلَيْهِم: لمَّا فَرَغَ مِن مَقَاصِد عِلْم الكَلام شَرَع فِيْ بَيَان المَسَائل الَّتِيْ يَتَمَيَّز بِهَا أَهْلُ السُّنَّة عَنْ غَيْرِهِمْ مِمَّا خَالَفَتْ فِيْه: المُعْتَزِلة أو الشِّيْعَة أو الفَلاسِفَة أو غَيْرُهم مِن أَهْلِ البِدَع والأَهْوَاء، سَوَاء كَانَتْ تِلْك المَسَائِل مِن فُرُوْع الفِقْه أو غَيرِها مِن الجُزْئِيَّات المُتعلِّقة بالعَقَائِد، فقال:

(وَتَجُوْزُ الصَّلوٰةُ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ) وَهُوَ: مَنْ يَعْمَلُ بالطَّاعَات، ويَجْتَنِبُ الكَبِيْرَة والإصْرَار عَلَى الصَّغِيْرة، والفَاجِرُ: ضِدُّه، (وَفَاجِرٍ)، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلام: "صَلُّوْا خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ"، [ذَكَرَهُ السَّيُوْطِي فِي الجَامِعِ الصَّغِيْرِ]، وَلأَنَّ عُلَمَاء الأُمَّة كَانُوْا يُصَلُّوْنَ خَلْفَ الْفَسَقَة وَأَهْل الأَهْوَاء وَالْبِدَع، مِنْ غَيْر نَكِيْرٍ، وَلٰكِنَّهَا مَكْرُوْهَة خَلْفَ الْفَاسِقِ وَالْمُبْتَدِع، وهٰذَا إِذَا لَمْ يُؤَدِّ الْفِسْقُ أَوِ الْبِدْعَة إِلىٰ حَدِّ الْكُفْر، وَأَمَّا إِذَا أَدَّى إِلَيْهِ فَلا كَلام فِيْ عَدَم جَوَاز الصَّلوٰة خَلْفَهُ.

(وَيُصَلِّيْ عَلىٰ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ) إِذَا مَاتَ عَلَى الإِيْمَانِ للإِجْمَاع، وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلام: "صَلُّوْا عَلَى كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ". [ذَكَرَهُ السُّيُوْطِيْ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيْرِ].

العَقِيْدَة الثَّانِيَة: أَنَّ إِجْلالَ الصَّحَابَة وَاجِبٌ شَرْعِيٌّ، (وَنَكُفُّ عَنْ ذِكْرِ الصَّحَابَةِ ﷺ إلاَّ بِخَيْرٍ) لِمَا وَرَدَ مِنَ الأَحَادِيْث الصَّحِيْحَة فِيْ مَنَاقِبِهِمْ وَوُجُوْبِ الْكَفِّ عَنِ الطَّعْن فِيْهِمْ، كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلام: "لاتَسُبُّوا أَصْحَابِيْ! فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَابَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلاَنَصِيْفَهُ". [البخاري: ٣٦٧٣، ومسلم: ٢٥٤١ عن أبي سعيد الخدري]

العَقِيْدَة الثَّالِثَة: المُبَشَّرُونَ بِالجَنَّةِ، (وَنَشْهَدُ بالجَنَّةِ لِلْعَشَرَةِ الَّذِيْنَ بَشَّرَهُمْ النَّبِيُّ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

٤- وَنَرَى المسْحَ عَلَى الخُفَّيْنِ فِيْ السَّفَرِ وَالحضَرِ.

٥- وَلا نُحَرِّمُ نَبِيْذَ التَّمْرِ.

٦- وَلا يَبْلُغُ وَلِيٌّ دَرَجَةَ الأَنْبِيَاءِ، وَلا يَصِلُ العَبْدُ إِلَى حَيْثُ يَسْقُطُ عَنْهُ الأَمْرُ وَالنَّهْيُ.

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم) بِهَا وَهُمْ "أَبُوْ بَكْرٍ﵁ فِي الجَنَّةِ، وَعُمَرُ﵁ فِي الجَنَّةِ، وَعُثْمَانُ﵁ فِي الجَنَّةِ، وَعَلِيٌّ﵁ فِي الجَنَّةِ، وَطَلْحَةُ﵁ فِي الجَنَّةِ، وَالزُّبَيْرُ﵁ فِي الجَنَّةِ، وَعَبْدُ الرَّحْمٰنِ﵁ بنُ عَوْفٍ فِي الجَنَّةِ، وَسَعْدُ﵁ بنُ أَبِيْ وَقَّاصٍ فِي الجَنَّةِ، وَسَعِيْدُ﵁ بنُ زَيْدٍ فِي الجَنَّةِ، وَأَبُوْ عُبَيْدَةَ﵁ بنُ الجَرَّاحِ فِي الجَنَّةِ".

العَقِيْدَةُ الرَّابِعَة: اَلمَسْحُ عَلَى الخُفَّيْنِ؛ (وَنَرَى المَسْحَ عَلَى الخُفَّيْنِ فِي السَّفَرِ وَالحَضَرِ) لِلْخَبَرِ المَشْهُوْرِ؛ قَالَ الحَسَنُ البِصْرِيُّ: أَدْرَكْتُ سَبْعِيْنَ نَفَرًا مِنَ الصَّحَابَةِ يَرَوْنَ -أَيْ يَعْتَقِدُوْنَ- المَسْحَ عَلَى الخُفَّيْنِ.

العَقِيْدَةُ الخَامِسَة: عَدَمُ تَحْرِيْمِ النَّبِيْذِ؛ (وَلا نُحَرِّمُ نَبِيْذَ التَّمْرِ) وَهُوَ: أَنْ يُنْبَذَ ويُطْرَحَ تَمْرٌ أَوْ زَبِيْبٌ فِي المَاءِ، فَيُجْعَلُ فِيْ إِنَاءٍ مِنَ الخَزَفِ -وَهُوَ الطِّيْنُ المَطْبُوْخ- فَيَحْدُثُ فِيهِ لَذْعٌ، خِلافًا للرَّوَافِضِ.

العَقِيْدَةُ السَّادِسَة: الفَرْقُ بَيْنَ النَّبِيِّ وَالوَلِيِّ؛ (وَلا يَبْلُغُ وَلِيٌّ دَرَجَةَ الأَنْبِيَاءِ) لأَنَّ الأَنْبِيَاء: مَعْصُوْمُوْنَ، مَأْمُوْنُوْنَ عَنْ خَوْفِ الخَاتِمَة، مُكَرَّمُوْنَ بِالْوَحْيِ وَمُشَاهَدَةِ المَلَكِ، مَأْمُوْرُوْنَ بِتَبْلِيْغِ الأَحْكَامِ وَإِرْشَادِ الأَنَامِ بَعْدَ الاتِّصَافِ بِكَمَالاتِ الأَوْلِيَاء، وفِيْهِ خِلافٌ لِبَعْضِ الكَرَّامِيَّةِ مِنْ جَوَازِ كَوْنِ الوَلِيِّ أَفْضَلَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ كُفْرٌ وضَلالٌ.

(وَلا يَصِلُ العَبْدُ) مَا دَامَ عَاقِلاً بَالِغًا، (إِلَى حَيْثُ يَسْقُطُ عَنْهُ الأَمْرُ وَالنَّهْيُ) لِعُمُوْمِ الخِطَابَاتِ الوَارِدَةِ فِي التَّكَالِيْفِ، وَإِجْمَاعِ المُجْتَهِدِيْنَ عَلَى ذٰلِكَ؛ خِلافًا لِبَعْضِ الإِبَاحِيِّيْنَ، لأَنَّهُم يَعْتَقِدُوْنَ: أَنَّ إِرْتِكَابَ المَنَاهِيْ مُبَاحٌ لِمَنْ: بَلَغَ غَايَةَ المَحَبَّةِ وَصَفَاءِ القَلْبِ،

٧- وَالنُّصُوْصُ تُحْمَلُ عَلىٰ ظَوَاهِرِهَا.

٨- وَالعُدُوْلُ عَنهَا إلىٰ مَعَانٍ يَدَّعِيهَا أَهْلُ البَاطِنِ إلْحَادٌ.

٩- وَرَدُّ النُّصُوْصِ كُفْرٌ.

١٠- وَاسْتِحْلالُ المعْصِيَةِ كُفْرٌ.

١١- وَالاسْتِهَانَةُ بِهَا كُفْرٌ.

١٢- وَالاسْتِهْزَاءُ بِالشَّرِيْعَةِ كُفْرٌ.

واختَارَ الإيْمَانَ عَلَى الْكُفْرِ.

العَقِيْدَة السَّابِعَة: اَلنُّصُوْصُ عَلىٰ ظَوَاهِرِهَا؛ (وَالنُّصُوْصُ) مِنَ الْكِتَاب وَالسُّنَّة (تُحْمَل عَلىٰ ظَوَاهِرِهَا) مَا لَمْ يَصْرِفْ عَنْهَا دَلِيْلٌ قَطْعِيٌّ، كَمَا فِي الْآيَاتِ الَّتِيْ تُشْعِرُ بِظَوَاهِرِهَا بِالْجِهَة وَالْجِسْمِيَّةِ لذَات الوَاجِب، وَنَحْوِ ذٰلِكَ.

العَقِيْدَة الثَّامِنَة: الْعُدُوْلُ عَن النُّصُوْص؛ (وَالْعُدُوْلُ عَنْهَا) أيْ: عَنِ الظَّوَاهِرِ (إلىٰ مَعَانٍ يَدَّعِيْهَا أَهْلُ البَاطِنِ) وَهُمُ الْمَلاحِدَة؛ (إلْحَادٌ) أيْ: مَيْلٌ وَعُدُوْلٌ عَنِ الإسْلام، وَاتِّصَالٌ واتِّصَافٌ بِكُفْرٍ.

العَقِيْدَة التَّاسِعَة: فِيْ رَدِّ النُّصُوْصِ؛ (وَرَدُّ النُّصُوْصِ) بِأَنْ يُنْكِرَ الأحْكَام الَّتِيْ دَلَّتْ عَلَيْهَا النُّصُوْص الْقَطْعِيَّة مِنَ الْكِتَاب وَالسُّنَّة، -كَحَشْرِ الأَجْسَاد مَثَلاً- (كُفْرٌ)؛ لِكَوْنِهِ تَكْذِيْبًا صَرِيْحًا لِلّٰهِ تَعَالىٰ، وَرَسُوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلام.

العَقِيْدَة العَاشِرَة: اِسْتِحْلال الْمَعْصِيَةِ كُفْرٌ؛ (وَاسْتِحْلاَلُ الْمَعْصِيَةِ) صَغِيْرَةً كَانَتْ أَوْ كَبِيْرَة، (كُفْرٌ) إذَا ثَبَتَ كَوْنُهَا مَعْصِيَةً بِدَلِيْل قَطْعِيٍّ مِن الكِتَاب والسُّنَّة الْمُتَوَاتِرة فالأَوَّل كالخَمْر والثَّانِيْ كَوَضْعِ الحَدِيْث.

العَقِيْدَة الحَادِيَة عَشْرَة والثَّانِيَة عَشْرَة: فِي الْاسْتِهَانَة الْاسْتِهْزَاء؛ (وَالْاسْتِهَانَةُ بِهَا كُفْرٌ، وَالْاسْتِهْزَاءُ عَلَى الشَّرِيْعَةِ كُفْرٌ)؛ لأَنَّ ذٰلِكَ مِنْ أَمَارَات التَّكْذِيْب.

١٣- وَاليَأْسُ مِنَ اللهِ كُفْرٌ.

١٤- وَالأَمْنُ مِنَ اللهِ كُفْرٌ.

١٥- وَتَصْدِيْقُ الكَاهِنِ بِمَا يُخْبِرُهُ عَنِ الغَيْبِ كُفْرٌ.

١٦- وَالمعْدُوْمُ لَيْسَ بِشَيْءٍ.

١٧- وَفِي دُعَاءِ الأَحْيَاءِ للأَمْوَاتِ، وَصَدَقَتِهِمْ عَنْهُمْ نَفْعٌ لهُمْ.

١٨- وَاللهُ تَعَالىٰ يُجِيْبُ الدَّعَواتِ، وَيَقْضِيْ الحاجَاتِ.

العَقِيْدَة الثَّالِثَة عَشْرَة: اليَأْسُ مِنَ اللهِ كُفْرٌ؛ (وَالْيَأْسُ مِنَ اللهِ تَعَالىٰ كُفْرٌ)؛ لأَنَّهُ ﴿لاَ يَيْأَسُ مِنْ رَّوْحِ الله إِلاَّ الْقَوْمُ الْكٰفِرُوْنَ﴾ [يوسف:٨٧]؛ (وَالْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللهِ تَعَالىٰ كُفْرٌ)؛ لأَنَّهُ ﴿لا يَأْمَنُ مَكْرَ اللهِ إلاَّ الْقَوْمُ الْخاسِرُوْنَ﴾ [الأعراف:٩٩]، وَلأَنَّهُ تَكْذِيْب لِنُصُوْص الْوَعِيْد، كَمَا أَنَّ الْيَأْس تَكْذِيْب لِنُصُوْص الْوَعْد، ومَكْر اللهِ تَعَالىٰ: هُوَ أَنْ يَأْخُذ مُرْتَكِب المُحْرَم بالعَذَاب بَغْتَةً بَعْد إِمْهَالِه.

العَقِيْدَة الخَامِسَة عَشْرَة: تَصْدِيق الْكَهَنَةِ كُفْرٌ؛ (وَتَصْدِيْقُ الكَاهِنِ بِمَا يُخْبِرُه عَنِ الْغَيْبِ كُفْرٌ)؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلام: "مَنْ أَتَىٰ كَاهِنًا أَوْ عَرَّافًا فَصَدَّقَهُ فِيْمَا يَقُوْلُه فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلىٰ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلوٰة وَالسَّلام". [الحاكم عن أبي هريرة: ١٥، وأحمد: ٩٥٠٢]

العَقِيْدَة السَّادِسَة عَشْرَة: اَلْمَعْدُوْمُ لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ (وَالْمَعْدُوْمُ لَيْسَ بِشَيْءٍ) أَيْ لَيْسَ بِثَابِت فِيْ الخَارِج؛ لِأَنَّ الشَّيْئِيَّةَ تُسَاوِق الْوُجُوْدَ وَالثُّبُوْتَ، وَالْعَدَمَ يُرَادِفُ النَّفْي، فَكُلُّ مَعْدُوْمٍ مَنْفِيٌّ.

العَقِيْدَة السَّابِعَة عَشْرَة: اِنْتِفَاعُ الأَمْوَاتِ بِدُعَاء وَصَدَقَاتِ الأَحْيَـاء؛ (وَفِيْ دُعَاءِ الأَحْيَاءِ لِلأَمْوَاتِ وَصَدَقَتِهِمْ) أَيْ: صَدَقَةِ الأَحْيَاء (عَنْهُمْ) أَيْ: عَنِ الأَمْوَات (نَفْـعٌ لَهُـمْ) أَيْ: لِلأَمْوَات، لِوُرُوْد ذٰلكَ فِيْ الأَحَادِيْث الصِّحَاح؛ وفِيْه خِلاف لِلمُعْتَزِلة.

العَقِيْدَة الثَّامِنَة عَشْرَة: الدُّعَاء؛ (والله تَعَالىٰ يُجِيْبُ الدَّعَواتِ، وَيَقْضِي الْحَاجَاتِ) لِقَوْلِه تَعَالىٰ: ﴿أُدْعُوْنِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [الغافر:٦٠].

١٩- وَمَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ -عَلَيْهِ السَّلامُ- مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ مِنْ: خُرُوْجِ الدَّجَّالِ، وَدَابَّةِ الأَرْضِ، وَيَأْجُوْجَ وَمَأْجُوْجَ، وَنُزُوْلِ عِيْسىٰ -عَلَيْهِ السَّلامُ- مِنَ السَّمَاءِ، وَطُلُوْعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا؛ فَهُوَ حَقٌّ.

٢٠- وَالمجْتَهِدُ قَدْ يُخْطِيءُ، وَقَدْ يُصِيْبُ.

٢١- وَرُسُلُ البَشَرِ أَفْضَلُ مِنْ رُسُلِ الملائِكَةِ، وَرُسُلُ الملائِكَةِ أَفْضَلُ مِنْ عَامَّةِ البَشَرِ، وَعَامَّةُ البَشَرِ أَفْضَلُ مِنْ عَامَّةِ الملائِكَةِ.

العَقِيْدَة التَّاسِعَة عَشْرَة: فِيْ أَشْرَاطُ السَّاعَة؛ (وَمَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلام مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ مِنْ: خُرُوجِ الدَّجَّال، ودَابَّةِ الأَرْض، وَيَأْجُوْج وَمَأْجُوْج، وَنُزُوْلِ عِيْسىٰ عَلَيْه السَّلامُ مِنَ السَّماءِ، وطُلُوعِ الشَّمسِ مِنْ مَغْرِبِهَا؛ فَهُوَ حَقٌّ)؛ لأَنَّهَا أُمُوْر مُمْكِنَة، أَخْبَرَ بِهَا الصَّادِق؛ والأَحَادِيْث الصِّحَاح فِيْ تَفاصِيْل هٰذِه الأَشْرَاط وكَيْفيَّاتِها كَثِيْرَة جِدًّا.

العَقِيْدَة العِشْرُوْن: فِيْ المُجْتَهِد؛ (والمُجْتَهِدُ) فِيْ المَسَائل المتعَلِّقَة بالعَقْلِيَّات وَالشَّرْعِيَّات الأَصْلِيَّة وَالفَرْعِيَّة، (قَدْ يُخْطِيءُ وَقَدْ يُصِيْبُ) للأَحَادِيْث وَالآثَار الدَّالَّة عَلىٰ تَرْدِيْد الاجْتِهَاد بَيْنَ الصَّوَابِ وَالخَطَأ، كَمَا رُوِي عَنْ ابْنِ مَسْعُوْد ﷺ: "إِنْ أَصَبْتُ فَمِن الله، وإِلاَّ فَمِنِّي ومِنَ الشَّيْطَان". [أَبوْ داوُد عنْ عَبداللهِ بنِ مَسْعود: ٢١١٦]؛ أَيْ: إِنْ أَصَبْت فَمِن فَضْل اللهِ وإِرْشَادِه، وإِنْ أَخْطَأت فَمِن قُصُوْرِي فِي الاجْتِهَاد وإِزْلال الشَّيْطَان.

العَقِيْدَة الحَادِيَة وَالعِشْرُوْن: تَفْضِيْل الرُّسُل عَلَى المَلائِكَة؛ (وَرُسُلُ البَشَرِ أَفْضَلُ مِنْ رُسُلِ المَلاَئِكَة، ورُسُلُ المَلاَئِكَةِ أَفضلُ مِنْ عَامَّةِ البَشَرِ؛ وعَامَّةُ البَشَرِ) المُسْلِمِيْن (أَفْضَلُ مِنَ عَامَّةِ المَلاَئِكَةِ)؛ أَمَّا تَفْضِيْل رُسُل المَلائِكَة عَلىٰ عَامَّة البَشَر فَبِالإِجْمَاع؛ بَلْ بِالضَّرُوْرَة؛ وَأَمَّا تَفْضِيْل رُسُل البَشَر عَلىٰ رُسُلِ الملائِكَة، وَتَفْضِيْل عَامَّةِ البَشَر المسلمين عَلىٰ عَامَّة المَلائِكَة فَلِأَنَّ الله تَعَالىٰ أَمَرَ المَلائِكَة بِالسُّجُوْد لآدَمَ عَلَيْه السَّلام عَلىٰ وَجْه التَّعْظِيْم وَالتَّكْرِيْم؛ وَلِأَنَّ الإِنْسَان قَدْ يُحَصِّل الفَضَائِل وَالكَمَالاتِ العِلْمِيَّةَ وَالعَمَلِيَّة، -مَعَ وُجُوْد العَوَائِق وَالموَانِع مِن: الشَّهْوَة وَالغَضَب، وَسُنُوْح الحَاجَات الضَّرُوْرِيَّة الشَّاغِلَة

عَنْ اكْتِسَاب الْكَمَالات-، وَلاشَكّ: أنَّ الْعِبَادَة وَكَسْبَ الْكَمَال مَعَ الشَّوَاغِل وَالصَّوَارِف أَشَقُّ وَأَدْخَلُ فِيْ الإخْلاص، فَيَكُوْنُ أَفضَلَ.

وَاللهُ سُبْحَانهُ تَعَالىٰ أعْلَم بِالصَّوَاب، وَإِلَيْهِ الْمَرْجع وَالْمَآب، وَصَلَّى اللهُ تَعَالىٰ عَلىٰ خَيْر خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ وَّآلِه وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِيْنَ وَالْحَمْدُ لِلهِ رَبِّ الْعَالَمِيْنَ.

تَمَّتْ بِحَمْدِاللهِ

اللّٰهُمَّ! تقبَّلْها بقَبُول حَسَن، وأنبِتْها نَبَاتا حَسَنا

المحتويات

دستور الطلباء
انوار المطالع
هدایات المطالع
نخبة الفكر
المرقات
حکایات لطیف
مع
لطائف نفائس
چوتھی کتاب
سنن و آداب